



استمارة خاصة بالإفصاح عن النتائج المرحلية للفترة: 2019-03-31

معلومات عامة عن الشركة :

إسم الشركة : بنك الشام

النشاط الرئيسي للشركة: تقديم الخدمات المصرفية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على اساس غير الفائدة

تاريخ إنشاء الشركة	تاريخ السجل التجاري	تاريخ المباشرة	تاريخ الإدراج في السوق
9/7/2006	1/24/2007	8/27/2007	5/25/2014

رأس المال المصرح به والمدفوع وعدد الأسهم المصدرة:

رأس المال المصرح به	رأس المال المدفوع	عدد الأسهم	عدد المساهمين في نهاية الفترة
5,250,000,000	5,250,000,000	52,500,000	4,093

رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والجهات التي يستلونها:

الرقم	الاسم	الصفة	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية
1	علي يوسف العوضي	رئيس مجلس الإدارة	البنك التجاري الكويتي	32%
2	طارق فريد العثمان	عضو مجلس الإدارة		
3	احمد نبيل محمد رفيق الكزبري	نائب رئيس مجلس الإدارة	نفسه	5%
4	د.علي مهران خونده	عضو مجلس الإدارة	نفسه	3%
5	د. غياث القطيني	عضو مجلس الإدارة	خزانة تقاعد المهندسين	2%
6	أسامة الطاهر	عضو مجلس الإدارة	نفسه	0.3%

الرئيس التنفيذي	أحمد يوسف اللحام
مدقق الحسابات	محمد موسى المكسور
عنوان ورقم هاتف وفاكس الشركة وموقعها الالكتروني.	سوريا- دمشق- ساحة النجمة- TEL: +963 11 33919
	FAX: 963 11 3348731 - www.Chambank.com





قيم السهم:

القيمة الاسمية	القيمة الدفترية*	القيمة السوقية نهاية الفترة**
100.00	483.94	761.92

تُحسب القيمة الدفترية بتقسيم حقوق الملكية على عدد الأسهم بنهاية الفترة*

القيمة السوقية للشركات المدرجة**

ملخص النتائج المرحلية:

التغير %	بيانات نهاية السنة السابقة	بيانات الفترة الحالية	النتائج الأولية المقارنة
4%	156,709,037,671	163,329,850,351	مجموع الموجودات
2%	24,853,725,817	25,406,827,624	حقوق المساهمين
	الثلاثة أشهر المنتهية بتاريخ 2018-03-31	الثلاثة أشهر المنتهية بتاريخ 2019-03-31	
7%	1,343,070,107	1,437,713,185	صافي الإيرادات
70%	395,046,990	672,727,149	صافي الربح قبل الضريبة
115%	(139,059,130)	(299,148,866)	مخصص ضريبة الدخل
-8%	13,105	12,041	حقوق الأقلية في الأرباح
46%	255,974,755	373,566,242	صافي الدخل
46%	4.88	7.12	ربح السهم

صافي الإيرادات يمثل رقم المبيعات ويمثل إجمالي الدخل التشغيلي لدى المصارف وإجمالي الإيرادات لدى شركات التأمين •

يحسب التغير كمايلي: {(رقم الفترة الحالية- رقم الفترة السابقة)/ رقم الفترة السابقة} * 100 •

خلاصة عن نتائج أعمال البنك:

حقق البنك نمو في الموجودات بمقدار 6,6 مليار ليرة أي ما يعادل نسبة نمو 4%

حقق البنك نمو في حقوق المساهمين بمقدار 553 مليون ليرة أي ما يعادل نسبة نمو 2%

بلغت صافي الأرباح لغاية 2019-03-31 بمقدار 374 مليون

أحمد يوسف اللحام

الرئيس التنفيذي



تاريخ: 2019-06-03

بنك الشام ش.م.م.س.ع

البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة (غير مدققة)

31 آذار 2019

Association of Syrian
Certified Accountants



جمعية المحاسبين القانونيين
في سورية

شهادة محاسب قانوني

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة

السادة المساهمون المحترمون

مصرف الشام "شركة مساهمة مغلقة عامة"

لقد قمت بمراجعة البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة المرفقة لمصرف الشام "شركة مساهمة مغلقة عامة" والشركة التابعة له شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية المحدودة المسؤولة والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد المرحلي كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ وبيان الدخل الموحد المرحلي و بيان التدفقات النقدية الموحد المرحلي وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد المختصرة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية بذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية الهامة، والمعلومات والإيضاحات التفسيرية الأخرى. إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ولعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٤ (التقارير المالية المرحلية) وعن الالتزام بالعمل وفقاً لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية والقوانين المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف وبما ينسجم مع تعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية والأنظمة المرعية في سورية. إن مسؤوليتي هي إبداء استنتاج حول هذه البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة استناداً إلى مراجعتي.

نطاق المراجعة: لقد قمت بمراجعتي وفقاً للمعيار الدولي حول عملية المراجعة رقم /٢٤١٠/ "مراجعة المعلومات المالية المرحلية التي يقوم بها مدقق الحسابات المستقل". تتضمن مراجعة المعلومات المالية المرحلية القيام بإجراء الاستفسارات بشكل رئيسي من الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات مراجعة أخرى. إن نطاق المراجعة أقل بشكل كبير من الناحية الجوهرية من نطاق القيام بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وبالتالي فإنها لا تُمكنني من الحصول على تأكيد حول جميع الأمور الهامة التي يمكن أن يُبينها التدقيق، لذا لا أبدي رأي تدقيق بشأنها. تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

إن نطاق مراجعتي يتضمن أيضاً التأكد من مدى التزام المصرف بتطبيق أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية خصوصاً المتعلقة منها بالقوائم المالية، والتعليمات والقرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف وعن مجلس المحاسبة والتدقيق. الاستنتاج: استناداً إلى مراجعتي، لم يتبين لي ما يدعوني إلى الاعتقاد بأن البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة المرفقة لا تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية، الوضع المالي لمصرف الشام "شركة مساهمة مغلقة عامة" والشركة التابعة له شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية المحدودة المسؤولة كما في ٣١ آذار ٢٠١٩ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية لفترة الثلاثة أشهر المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ولعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٤ وعن الالتزام بالعمل وفقاً لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية والقوانين المصرفية السورية النافذة وبما ينسجم مع تعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف والأنظمة المرعية في سورية.

دمشق في ١٢/٦/٢٠١٩

مدقق الحسابات

محمد الموسى المكسور

المحاسب القانوني
محمد الموسى المكسور
٢٠٠٩/٢٦٢٦

بيان المركز المالي الموحد المرحلي
كما في 31 آذار 2019

31 كانون الأول 2018 (مبففة) ليرة سورية	31 آذار 2019 (غير مدففة) ليرة سورية	الإيضاحات	الموجودات
51,582,818,611	55,191,263,097	3	نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية
43,705,791,587	33,167,593,006	4	إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
330,000,000	6,615,000,000	5	حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر
47,981,064,955	52,674,095,109	6	ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية - بالصافي
134,933,805	1,938,476,191	7	صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية
2,380,850,000	2,380,850,000	8	استثمارات عقارية
6,627,130,010	8,147,730,093		موجودات ثابتة - بالصافي
6,933,540	5,938,340		موجودات غير ملموسة
1,338,589	1,338,589	16-2	موجودات ضريبية مؤجلة
1,794,721,044	1,019,110,398	9	موجودات أخرى
2,163,455,530	2,188,455,530	10	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
156,709,037,671	163,329,850,353		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية
			وحقوق الملكية
			المطلوبات
28,222,042,495	36,074,794,133	11	إيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية
53,967,068,395	49,119,401,980	12	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
5,245,066,197	4,756,114,372	13	تأمينات نقدية
1,389,261,156	2,392,079,287	14	ذمم دائنة
290,319,608	302,961,684	15	مخصصات متنوعة
313,010,014	612,158,880	16-1	مخصص ضريبة الدخل
3,380,489,830	3,334,200,535	17	مطلوبات أخرى
92,807,257,695	96,591,710,871		مجموع المطلوبات
			حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
38,707,773,250	40,936,221,746	18	حسابات الاستثمار المطلقة
210,829,472	225,334,746	19	احتياطي مخاطر الاستثمار
126,624,831	166,916,718		احتياطي معدل الأرباح
39,045,227,553	41,328,473,210		مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
131,852,485,248	137,920,184,081		مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
			حقوق الملكية
			حقوق مساهمي المصرف
5,250,000,000	5,250,000,000	20	رأس المال المكتتب به (المفوع)
33,051,351	33,051,351	21	احتياطي عام مخاطر التمويل
2,175,411,384	2,175,411,384	22	احتياطي القيمة العادلة للاستثمار
430,618,546	430,618,546		احتياطي قانوني
430,618,546	430,618,546		احتياطي خاص
1,017,254,859	1,196,790,424		احتياطي معدل الأرباح
-	373,566,242		أرباح الفترة
14,708,920,881	14,708,920,881		الأرباح المدورة غير المحققة
807,850,250	807,850,250		الأرباح المتراكمة المحققة
24,853,725,817	25,406,827,624		مجموع حقوق الملكية مساهمي المصرف
2,826,606	2,838,648		حقوق غير المسيطرة
156,709,037,671	163,329,850,353		مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق غير المسيطرة وحقوق الملكية

المدبر المالي

الرئيس التنفيذي

رئيس مجلس الإدارة

مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق غير المسيطرة وحقوق الملكية



تعتبر الأيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (40) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان الدخل الموحد المرحلي
للفترة المنتهية في 31 آذار 2019

الفترة الثلاثة أشهر المنتهية في		الإيضاحات
31 آذار 2018	31 آذار 2019	
غير مدققة	غير مدققة	
ليرة سورية	ليرة سورية	
1,023,140,570	1,347,509,440	23 إيرادات ذم البيوع الموجلة وأرصدة التمويلات
76,668,066	79,466,064	24 إيرادات من المصارف والمؤسسات المالية
-	-	25 المصاريف المحملة على الوعاء الاستثماري المشترك إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة
1,099,808,636	1,426,975,504	احتياطي معدل الأرباح
(33,417,562)	(221,422,232)	إجمالي دخل الاستثمارات بعد تنزيل احتياطي معدل الأرباح
1,066,391,074	1,205,553,272	حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة مع الاحتياطي:
(258,770,420)	(397,716,669)	احتياطي مخاطر الاستثمار
(8,150,263)	(14,602,679)	العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بعد خصم احتياطي مخاطر الاستثمار
(250,620,157)	(383,113,990)	26 حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال
807,620,654	807,836,603	27 صافي إيرادات خدمات مصرفية
485,065,914	354,313,465	أرباح (خسائر) فروقات العملات الأجنبية (القطع التشغيلي)
49,474,766	268,585,550	أرباح (خسائر) ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
908,773	6,977,567	28 إيرادات أخرى
1,343,070,107	1,437,713,185	إجمالي الدخل الخاص بالمصرف
(219,842,175)	(254,169,165)	29 نفقات الموظفين
(35,360,170)	(47,221,845)	استهلاكات وإطفاءات
(530,320,772)	(251,095,026)	30 مصاريف أخرى
(150,000,000)	(200,000,000)	مخصص تدني ذم البيوع الموجلة وأرصدة التمويلات
(12,500,000)	(12,500,000)	مخصصات متنوعة
(948,023,117)	(764,986,036)	إجمالي المصروفات
395,046,990	672,727,149	الربح/(الخسارة) قبل الضريبة
(139,059,130)	(299,148,866)	16-3 إيراد/(مصروف) ضريبة الدخل
255,987,860	373,578,283	صافي الربح
255,974,755	373,566,242	ويعود إلى
13,105	12,041	مساهمي المصرف
255,987,860	373,578,283	حقوق غير المبطورة
4.88	7.12	31 حصة السهم من ربح (خسارة السنة)

المدير المالي

الرئيس التنفيذي

رئيس مجلس الإدارة



تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (40) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان التدفقات النقدية الموحد المرحلي
للفترة المنتهية في 31 آذار 2019

لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار 2018 (غير مدققة) ليرة سورية	2019 (غير مدققة) ليرة سورية	الإيضاحات
395,046,990	672,727,149	التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية
35,360,170	47,221,845	صافي النتيجة قبل الزكاة والضريبة
258,770,420	397,716,669	تعديلات لبنود غير نقدية:
150,000,000	200,000,000	اهتلاكات وإطفاءات
12,500,000	12,500,000	عائد حسابات الإستثمار المطلقة
851,677,580	1,330,165,663	مخصص تدني قيم وذمم أرصدة الأنشطة التمويلية
(6,615,000,000)	(6,285,000,000)	مخصصات متنوعة
6,493,440,869	4,652,861	صافي الدخل قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
234,615,187	8,795,617	التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
(1,695,487,329)	(4,942,968,399)	الإيداعات لدى المصارف (التي تزيد استحقاقها عن ثلاثة أشهر)
(89,470,040)	775,159,472	أرصدة مقيدة السحب*
330,000,000	330,000,000	إيداعات لدى المصرف المركزي (احتياطي نقدي الزامي)
-	-	ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
4,250,230,070	(423,886,820)	الموجودات الأخرى
612,891,500	1,004,769,061	ودائع بنوك (تستحق خلال مدة تزيد عن ثلاثة أشهر)
658,068,297	(31,334,915)	ضريبة الدخل المدفوعة
5,030,966,134	(8,229,647,460)	تأمينات
(2,308,483,998)	(1,803,545,500)	ذمم دائنة
(3,363,178)	(225,000)	مطلوبات مختلفة
(74,342,030)	(1,579,101,727)	صافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية
-	(25,000,000)	الإستثمارات في العقارات
(2,386,189,206)	(3,407,872,227)	الموجودات قيد الإستثمار أو التصفية
819,179,886	2,177,207,310	موجودات ثابتة غير مادية
29,690,981	181,120,891	موجودات ثابتة مادية
(4,028,200,872)	(4,815,358,771)	موجودات ثابتة مالية
(191,946,675)	(281,945,302)	صافي التدفقات النقدية من النشاطات الإستثمارية
(822,550)	(304,974)	التدفقات النقدية الناتجة من (المستعملة في) النشاطات التمويلية
(3,372,099,230)	(2,739,280,846)	حقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة
255,104,207	(59,255,878)	حصة مساهمي المصرف من احتياطي معدل الأرباح
(472,218,095)	(14,436,056,411)	الحسابات الجارية
16,150,419,663	43,492,997,249	أرباح مدفوعة لأصحاب الودائع الإستثمارية
15,678,201,568	29,056,940,838	توزيعات أرباح نقدية
		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
		تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
		صافي التغير في النقد وما في حكمه خلال الفترة
		يضاف
		النقد وما في حكمه في بداية الفترة
		النقد وما في حكمه في نهاية الفترة
		*مجموع مبالغ الأرصدة المجمدة نتيجة العقوبات المفروضة على بنك الشام من قبل الخزانة الأمريكية.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للفترة المنتهية في 31 آذار 2019

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للثلاثة أشهر المنتهية في 2019-03-31

مجموع حقوق الملكية	الحصة غير المسيطرة (حقوق غير المسيطرة)	مجموع حقوق مساهمي المصرف	أرباح مدورة محققة (الخسائر المتراكمة)	أرباح (خسائر) السنة	الأرباح المتراكمة غير المحققة	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	الاحتياطيات			رأس المال المكتتب به (المدفوع)		
							احتياطي معدل الأرباح	احتياطي مخاطر التمويل	احتياطي خاص			
24,856,552,424	2,826,607	24,853,725,817	807,850,250	0	14,708,920,881	2,175,411,384	1,017,254,859	33,051,351	430,618,546	430,618,546	5,250,000,000	رصيد في بداية السنة
179,535,565	-	179,535,565	-	-	-	-	179,535,565	-	-	-	-	احتياطي معدل الأرباح
373,578,283	12,041	373,566,242	-	373,566,242	-	-	-	-	-	-	-	بيع (خسارة) السنة
25,409,666,272	2,838,648	25,406,827,624	807,850,250	373,566,242	14,708,920,881	2,175,411,384	1,196,790,424	33,051,351	430,618,546	430,618,546	5,250,000,000	رصيد في 31 آذار 2019 (غير مدققة)

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للثلاثة أشهر المنتهية في 2018-03-31

مجموع حقوق الملكية	حقوق الأقلية	مجموع حقوق مساهمي المصرف	أرباح مدورة محققة (الخسائر المتراكمة)	أرباح (خسائر) السنة	الأرباح المتراكمة غير المحققة	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	الاحتياطيات			رأس المال المكتتب به (المدفوع)		
							احتياطي معدل الأرباح	احتياطي مخاطر التمويل	احتياطي خاص			
23,503,887,688	2,783,665	23,501,104,023	437,394,760	-	14,708,920,881	2,175,411,384	518,507,215	33,051,351	313,909,216	313,909,216	5,000,000,000	الرصيد في بداية السنة
31,418,031	-	31,418,031	-	-	-	-	31,418,031	-	-	-	-	احتياطي معدل الأرباح
255,987,860	13,105	255,974,755	-	255,974,755	-	-	-	-	-	-	-	بيع (خسارة) السنة
23,791,293,579	2,796,770	23,788,496,809	437,394,760	255,974,755	14,708,920,881	2,175,411,384	549,925,246	33,051,351	313,909,216	313,909,216	5,000,000,000	الرصيد في 31 آذار 2018 (غير مدققة)

المدير المالي

الرئيس التنفيذي

رئيس مجلس الإدارة

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (40) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

1- معلومات عامة:

إن مصرف الشام ش.م.م.س.ع ("البنك") شركة مساهمة مغلقة عامة سورية، تم الترخيص له بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (66/م) و الصادر بتاريخ 7 أيلول 2006 و القرار 10592/م و بتاريخ 28 تموز 2011 وبموجب السجل التجاري رقم (14809) وبناءً على قرار رقم (104/ل.أ) الصادر من لجنة إدارة مصرف سورية المركزي بتاريخ 10 شباط 2007، ويخضع لأحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بتنظيم عمل المصارف الإسلامية والقانون رقم 28 لعام 2001 الخاص بإحداث المصارف الخاصة والمشاركة وتعليماته التنفيذية والقانون رقم 23 لعام 2002 وقانون التجارة رقم 33 لعام 2007، وقانون الشركات رقم 29 لعام 2011 وللأنظمة التي يضعها مجلس النقد والتسليف، وكل ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

إن عنوان المركز الرئيسي للمصرف هو في ساحة النجمة، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

تأسس المصرف برأس مال مقداره 5,000,000,000 ليرة سورية موزع على 5,000,000 سهم بقيمة اسمية 1000 ليرة سورية للسهم الواحد. بدأ المصرف بممارسة أنشطته في 27 آب 2007.

خلال اجتماع الهيئة العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ 20 حزيران 2011 تمت الموافقة على تجزئة الأسهم وفق مضمون المادة 91/ البند 3/ من المرسوم التشريعي رقم 29/ لعام 2011 الذي يقضي بتحديد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمائة ليرة سورية و ذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا المرسوم. و بناء عليه قررت الهيئة العامة للمساهمين تفويض مجلس الإدارة للقيام بمتابعة إجراءات تجزئة الأسهم أمام الجهات المعنية الوصائية. و بتاريخ 22 تشرين الثاني 2011 صدر القرار رقم 119/ م من هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية بالموافقة على تعديل القيمة الاسمية لسهم البنك لتصبح مئة ليرة سورية للسهم الواحد ليصبح إجمالي الأسهم 50 مليون سهم. و قد تم تحديد تاريخ تنفيذ التعديل المذكور في سوق دمشق للأوراق المالية في نهاية يوم 6 كانون الأول 2011.

في 10/1/2018 صدر قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم (117/م) بالموافقة النهائية على اعتماد أسهم زيادة رأس مال المصرف عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة.

وتمت زيادة رأس مال المصرف بقيمة إجمالية 250,000,000 ل.س عن طريق اعتماد 2,500,000/ سهم بقيمة اسمية 100/ ل.س للسهم الواحد، وذلك بتحويل قيمة الأسهم من الأرباح المتراكمة المحققة، ليصبح إجمالي قيمة رأس المال 5,250,000,000 ليرة سورية.

يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه وفروعه داخل الجمهورية وعددها اثنا عشر فرعاً (يوجد فرع مغلق) والشركة التابعة له شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية

اسم الشركة	جنسية الشركة	نسبة الملكية فيها	طبيعة النشاط
شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية	سورية	99%	الوساطة في الأوراق المالية لحساب الشركة وحساب الغير وإدارة الاستثمار وإدارة الإصدارات الأولية دون التعهد بالتغطية.

تم إدراج أسهم المصرف في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ 25-5-2014
المصرف يقوم على وجه الخصوص مباشرة الأنشطة التالية:

1. فتح حسابات الجارية.
2. فتح حسابات الاستثمار المطلقة وخطها مع أموال المصرف والأموال التي له حرية التصرف المطلق بها واستثمارها في ما تجيزه هيئة الرقابة الشرعية في المصرف من معاملات.
3. فتح حسابات الاستثمار المقيدة خارج الميزانية واستثمارها في ما تجيزه هيئة الرقابة الشرعية في المصرف من معاملات.
4. إدارة حسابات الاستثمار بصيغتي المضاربة أو الوكالة بالاستثمار.
5. التمويل والإجارة والاستثمار المباشر من خلال إقامة المشروعات والمنتجة وتأسيس الشركات، والاستثمار المالي من خلال شراء الأوراق المالية.
6. تقديم الخدمات المصرفية التي تجيزها هيئة الرقابة الشرعية في المصرف.
7. تقديم القروض الحسنة من الأموال الخاصة للمصرف أو الأموال التي له حرية التصرف المطلق بها، بصورة منفردة أو من خلال إنشاء الصناديق"
8. أي أعمال مصرفية أخرى تجيزها القوانين والأنظمة النافذة وتوافق عليها هيئة الرقابة الشرعية في المصرف.

1-معلومات عامة (تتمة):

تم إقرار البيانات المالية الموحدة المرحلية من قبل مجلس إدارة المصرف بتاريخ 2019-05-03. إن القوائم المالية المرحلية الموحدة المختصرة لا تتضمن كافة المعلومات والإيضاحات المطلوبة للبيانات المالية السنوية، ويجب أن تقرأ مع التقرير السنوي للبنك كما في 31-12-2018 كما أن نتائج أعمال المصرف لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار 2019 لا تمثل بالضرورة مؤشراً على النتائج المتوقعة لفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2019.

هيئة الرقابة الشرعية :

يخضع نشاط المصرف لإشراف هيئة رقابية شرعية مكونة من ثلاثة أعضاء (هم السادة: فضيلة الدكتور أحمد حسن رئيساً للهيئة وعضواً تنفيذياً فيها، وفضيلة الأستاذ عبد السلام مجده نائباً للرئيس، فضيلة الدكتور محمد توفيق رمضان عضواً)، تم تعيين الدكتور أحمد حسن والأستاذ عبد السلام مجده من قبل الجمعية العمومية وبناء على موافقة مجلس النقد والتسليف بالقرار رقم 64 /م ن تاريخ 2017/05/21، وعين الدكتور محمد توفيق رمضان بموجب موافقة مجلس النقد والتسليف الصادرة بالقرار رقم 97 تاريخ 2017/07/19، وإقرار الجمعية العمومية هذا التعيين في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2018/05/13، كما تم تعيين الدكتور محمد خلف كعضو متدرب بموجب القرار رقم 97 المذكور أعلاه، لا يجوز عزل أي من أعضاء الهيئة إلا بقرار من الجمعية العمومية وإعلام مصرف سورية المركزي بذلك. وتقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراقبة أعمال البنك وأنشطته للتأكد من التزام الإدارة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون القرارات والفتاوى الصادرة عنها ملزمة للمصرف.

2-السياسات المحاسبية :

أسس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية الموحدة المرحلية للمصرف وشركاته التابعة وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في الجوانب التي لم تغطيها الهيئة ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات مجلس النقد والتسليف بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية. تم إعداد البيانات المالية الموحدة المرحلية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات/المطلوبات المالية للمتاجرة والموجودات /المطلوبات المالية المتاحة للبيع والاستثمارات العقارية والموجودات المتاحة للبيع الأجل التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ البيانات المالية. إن الليرة السورية هي عملة إظهار البيانات المالية الموحدة. يُراعى في العرض والإفصاح الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة.

أسس توحيد البيانات المالية

تتضمن البيانات المالية الموحدة (سواء الممولة من حسابات الاستثمار المطلقة أو من أموال المصرف الذاتية) البيانات المالية لمصرف الشام ش.م.م.س.ع والشركة التابعة له، شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية المحدودة المسؤولة والخاضعة لسيطرته. وتتحقق السيطرة عندما يكون للمصرف القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين المصرف والشركة التابعة عند التوحيد. إن حصة المصرف في رأسمال الشركة التابعة هي كما يلي :

حصة المصرف من رأس مال الشركة التابعة	31 آذار 2019	31 كانون الأول 2018	نسبة المساهمة	الشركات التابعة
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	99%	شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية المحدودة المسؤولة
247,500,000	247,500,000	247,500,000		
247,500,000	247,500,000			

يتم إعداد البيانات المالية للشركة التابعة لنفس السنة المالية للمصرف باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف، وإذا كانت الشركة التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في المصرف فيتم إجراء التعديلات اللازمة على البيانات المالية للشركة التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف. يتم توحيد الشركة التابعة بشكل كامل منذ التاريخ الذي يجري فيه فعلياً تحقق سيطرة المصرف على الشركة التابعة. يتم تضمين عمليات الشركة التابعة في قائمة الدخل الموحدة منذ تاريخ التملك أو حتى تاريخ البيع حسب ما يكون ذلك ملائماً، (ووفقاً لقرار مجلس النقد والتسليف 501/م ن/ب4 تاريخ 2009/05/10) وتعديلاته.

2- السياسات المحاسبية (تتمة):

تمثل حقوق غير المسيطرة (الجهة غير المسيطرة) ذلك الجزء غير المملوك بطريقة مباشرة من قبل المصرف في أرباح أو خسائر وصافي الأصول (حقوق الملكية) في الشركة التابعة، ويتم إدراجها بشكل منفصل ضمن قائمة الدخل الموحدة وضمن حقوق الملكية في بند منفصل عن حقوق مساهمي المصرف (الأم).
يتم الاعتراف بالفرق الموجب بين تكلفة شراء الشركة التابعة والقيمة العادلة لحصة المصرف من صافي أصول الشركة المشتراة كشهرة، ويتم الاعتراف بالفرق السالب (خصم شراء) مباشرة في قائمة الدخل للسنة التي تمت بها عملية الشراء.
في حال إعداد بيانات مالية منفصلة للمصرف كمنشأة مستقلة يتم إظهار الاستثمارات في الشركة التابعة بالتكلفة.

التغييرات في السياسات المحاسبية:

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه البيانات المالية المرحلية المختصرة هي مطابقة لتلك التي تم اتباعها في إعداد البيانات المالية السنوية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018 باستثناء:

التطبيق المبكر لمعيار المحاسبة المالي رقم 30 المتعلق "بالاضمحلال والخسائر الائتمانية والارتباطات المثقلة بالأعباء" معيار المحاسبة المالي رقم 30 "اضمحلال الموجودات و الخسائر الائتمانية":

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم "30" في شهر تشرين الثاني 2017 والمتعلق بالاضمحلال والخسائر الائتمانية والارتباطات المثقلة بالأعباء. يعتبر تطبيق هذا المعيار إلزامياً من الفترات المالية المبتدئة في أو بعد 1 كانون الثاني 2020، مع السماح بالتطبيق المبكر. علماً أنه تقرر التطبيق المبكر للمعيار بتاريخ 1 كانون الثاني 2019 استناداً إلى قرار مجلس المحاسبة و التدقيق بجلسته رقم 1 لعام 2018.

التصنيف و القياس:

حسب المعيار المحاسبي رقم 25 الاستثمار في الصكوك و الاسهم و الادوات المشابهة تصنف الاستثمارات باعتبارها:

- 1- أدوات دين والتي تصنف ضمن الفئات التالية:
 - الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.
 - الاستثمارات المسجلة بالتكلفة المستنفدة .
 - 2- أدوات الملكية والتي تصنف ضمن الفئات التالية:
 - الاستثمار بالقيمة العادلة، من خلال قائمة الدخل .
 - الاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة، من خلال حقوق الملكية.
- يجوز تصنيف الاستثمار عند الاثبات لأول مرة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بما يتفق والاستراتيجية الاستثمارية المعتمدة لدى البنك .
بعد الاثبات الأولي، تقاس كافة الاستثمارات بحسب التصنيف الأولي لها، اي بالقيمة العادلة، أو بالتكلفة المستنفدة .

الانخفاض في القيمة والخسائر الائتمانية:

يحل نموذج خسائر الائتمان المتوقعة الأجلة على جميع المبالغ المستحقة القبض المثبتة والتعرضات غير المدرجة في الميزانية بما في ذلك الضمانات والاعتمادات المستندية والالتزام القائم على الصرف الأجنبي والمراكز الأخرى المماثلة. سيقوم البنك بتصنيف موجوداته الخاضعة إلى الخسائر الائتمانية إلى الثلاث مراحل التالية وفقاً لمنهجية معيار المحاسبة المالي رقم 30:

- **المرحلة الأولى-** الذمم المدينة المنتجة: الذمم المدينة التي لم تتدهور بشكل جوهري في نوعية الائتمان منذ منحها. سيتم تسجيل مخصص الاضمحلال على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعه على مدى 12 شهراً.
- **المرحلة الثانية-** الذمم المدينة المتعثرة: الذمم المدينة التي تدهورت بشكل جوهري في نوعية الائتمان منذ منحها. سيتم تسجيل الخسائر الائتمانية على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.
- **المرحلة الثالثة-** الذمم المدينة المضمحلة: بالنسبة للذمم المدينة المضمحلة ستقوم المجموعة بإثبات مخصص الاضمحلال على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. ولتقييم مجموعة من النتائج المحتملة يعترف البنك على وضع سيناريوهات مختلفة، بالنسبة لكل سيناريو من السيناريوهات، سيستمد البنك الخسائر الائتمانية المتوقعة ويطبق نهج الاحتمالات المرجحة لتحديد مخصصات الاضمحلال وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية.

نهج الاضمحلال:

سيقوم البنك بإثبات خسائر الاضمحلال على جميع الموجودات المالية والاستثمارية الأخرى والتعرضات الخاضعة للمخاطر بخلاف المخاطر الائتمانية (بخلاف المخزون)، والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.
سيتم قياس خسائر الاضمحلال التي تتجاوز القيمة المدرجة للموجود قيمتها القابلة للاسترداد، إن القيمة القابلة للاسترداد تعد القيمة الأعلى من بين قيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع وقيمتها المستخدمة.

2- السياسات المحاسبية (تتمة):

نهج صافي القيمة المتوقع تحقيقها:

سيقوم البنك بإثبات الأضمحلال على المخزون المثبت نتيجة للمعاملات المالية التي تستند على الهيكل القائم على المتاجرة، على سبيل المثال مبيعات الدفع المؤجل بما في ذلك المراجعة والسلم والاستصناع.

سيقوم البنك بعد الاثبات المبدئي بقياس كافة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة المتوقع تحقيقها أيهما أقل. إن صافي القيمة المتوقع تحقيقها هي سعر البيع المقدر ضمن الأعمال الاعتيادية محسوماً منها التكاليف المقدرة لإتمام عملية البيع والتكاليف المقدرة اللازمة لإجراء عملية البيع بالأخذ بالاعتبار العوامل الخاصة بالبنك.

تأثير تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 30:

وفقاً للأحكام الانتقالية المتعلقة بالتطبيق المبدئي لمعيار المحاسبة المالي رقم 30، سيسمح للبنك بإثبات أي فرق بين القيمة المدرجة السابقة بموجب قرارات مجلس النقد والتسليف و مصرف سورية المركزي والقيمة المدرجة للخسائر التي

تتسبب إلى المساهمين في بداية فترة إعداد التقارير المالية السنوية (التي تتضمن على تاريخ التطبيق المبدئي) في الرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة والمخصص المتراكم العائد إلى المساهمين، بما في ذلك حاملي حسابات الاستثمار المطلقة، المتعلقة بالفترات السابقة، سيتم تعديلها بتخصيص مبلغ من احتياطي مخاطر الاستثمار المعني (احتياطي معدل الأرباح في حالة حدوث عجز) مع الحصول على الموافقات الشرعية اللازمة.

لا يوجد أثر على القوائم المالية نتيجة التطبيق المبدئي للمعيار 30 حيث أن نتيجة احتساب الخسائر الانتمانية المتوقعة حسب المعيار 30 أسفرت عن وجود فائض لدى المصرف كما في 2019/03/31، و 2018/12/31 ناتج عن المخصصات المحتفظ بها سابقاً حسب قرارات مصرف سورية المركزي النافذة قبل تطبيق المعيار 30، وتنوي إدارة المصرف الاحتفاظ بهذه المخصصات الفائضة لاستخدامها خلال عام 2019 في تغطية أي مخصصات جديدة مطلوب تشكيلها خلال العام.

الحوكمة:

بهدف تطبيق المعيار رقم 30 قام المصرف بتشكيل لجنة مختصة أخذت على عاتقها دراسة متطلبات المعيار و تحديد المتطلبات اللازمة للتطبيق و تحديد فجوة البيانات المطلوب استدراكها.

تقوم اللجنة بتحليل و معالجة البيانات و بيان أثر تطبيق المعيار على المركز المالي للبنك و قائمة الدخل و المخصصات الواجب تشكيلها.

تُعرض الصيغة النهائية لنموذج الأعمال على المدقق الخارجي وصولاً إلى التوصيات المناسبة التي تضمن أن يكون نموذج الأعمال محكم و مناسب للمصرف و يأخذ بعين الاعتبار كافة المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها كل من المصرف و متعامله الأمر الذي من شأنه أن يفرض على المصرف التحوط ضد المخاطر المتوقعة ليكون قادراً على مواجهة تلك المخاطر إن حدثت و وقعت.

- المعيار (28): المراجعة والبيع الأجلة:

يوضح المعيار المعالجة المحاسبية للمراجعة والبيع الأجلة من خلال عرض المسائل المحاسبية المختلفة المتعلقة بالمراجعة من الإثبات الأولي، و القياس اللاحق، والعرض والإفصاح وغيرها من المسائل ذات الصلة، وبالإضافة للمراجعة هناك العديد من عمليات التمويل الإسلامي التي تعتمد على المتاجرة ولكنها بخلاف المراجعة لا تستوجب الإفصاح عن التكلفة والأرباح للشخص الذي ينوي الشراء، وهذه المبيعات تأخذ أشكال عديدة ويشير لها هذا المعيار بـ(البيع المؤجلة)، ولا يغطي هذا المعيار التورق ومراجعة السلع.

وحدّ هذا المعيار محلّ معيار المحاسبة المالية رقم (2) المراجعة والمراجعة للأمر بالشراء، ومعيار المحاسبة المالية رقم (20) البيع الأجل.

التغيرات في التقديرات المحاسبية:

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من إدارة المجموعة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في قيمة الموجودات والمطلوبات المالية في البيانات المالية الموحدة بالإضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتمل أن تطرأ. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر ضمن بيان الدخل الموحد.

إن الفرضيات الرئيسية المتعلقة بالتقديرات المستقبلية للأحداث غير المؤكدة في تاريخ البيانات المالية الموحدة والتي قد ينتج عنها مخاطر هامة من الممكن أن تؤدي إلى تعديلات جوهرية في أرصدة الموجودات والمطلوبات الظاهرة في البيانات المالية الموحدة خلال السنة هي كما يلي:

2- السياسات المحاسبية (تتمة):

القيمة العادلة للأدوات المالية:

في حال عدم توفر القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ بيان المركز المالي الموحد عن طريق الأسعار المعلنة أو التداول النشط لبعض الأدوات المالية، يتم تقدير القيمة العادلة عبر طرق تقييم مختلفة والتي تتضمن استخدام نماذج التسعير حيث يتم الحصول على المعلومات من ملاحظة السوق. في حال تعذر ذلك فإن تحديد القيمة العادلة يتطلب التقدير والاجتهاد.

تدني قيمة ذمم العقود التمويلية والاستثمارية:

تقوم المجموعة بمراجعة ذمم العقود التمويلية والاستثمارية بشكل دوري لتقدير كفاية المخصصات المسجلة في بيان الدخل الموحد بناء على تقديرات الإدارة لمبالغ وفترات التدفقات النقدية المستقبلية. وعند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية تقوم المجموعة بالإجتهاادات حول وضع العميل المالي وصافي قيمة الضمانة المتوقع تحقيقها. إن هذه التقديرات مبنية بشكل رئيسي على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل. بالإضافة إلى المخصص الناتج عن تقييم ذمم الأنشطة التمويلية بشكل منفرد، تقوم المجموعة بتشكيل مخصص لانخفاض القيمة بشكل جماعي، وذلك بتجميع ذمم الأنشطة التمويلية ذات السمات المتشابهة لمخاطر الإنتمان وتقييمها بشكل جماعي لانخفاض القيمة.

الموجودات الضريبية المؤجلة:

يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة عن الخسائر أو المصاريف غير الخاضعة للضريبة والمتوقع الاستفادة منها عند تحقق الربح الضريبي. يتطلب الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة تقديرات من الإدارة مبنية على فترة ومبالغ الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة بالإضافة إلى الخطأ الضريبية المستقبلية.

مبدأ الاستمرارية:

قامت إدارة المجموعة بتقدير مدى قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية. وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم التيقن المستقبلية فإن إدارة المجموعة متأكدة من أن المجموعة لديها الموارد الكافية لتساعدها على الاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. بناء عليه، فقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

الكسب أو الصرف المخالف للشرعية الإسلامية:

يقوم البنك بتسجيل الإيرادات والمكاسب المخالفة للشرعية الإسلامية في حساب خاص (يسمى صندوق المخالفات الشرعية) يظهر في بيان المركز المالي الموحدة ضمن الذمم الدائنة ويتم الصرف منه على أوجه الخير بعد أخذ موافقة الهيئة الشرعية. وخلال الثلاث أشهر المنتهية في 31 آذار 2019 تم ترحيل (51,227) ل.س إلى صندوق المخالفات الشرعية بناء على قرارات الهيئة الشرعية مقارنة مع ترحيل مبالغ مقدارها (761,905) ل.س خلال عام 2018. وهذه المبالغ ناتجة عن :

البيان	31 آذار 2019 ليرة سورية	31 كانون الأول 2018 ليرة سورية
فوائد من البنوك	51,227	-
تجنيب أرباح معاملات غير شرعية	-	657,833
زيادة بالصندوق	-	52,000
أخرى	-	52,072
إجمالي إيرادات صندوق المخالفات الشرعية	51,227	761,905
الاستخدامات خلال العام	(51,227)	(761,905)
رصيد صندوق المخالفات الشرعية	-	-

وبموجب موافقة هيئة الرقابة الشرعية يصرف رصيد هذا الصندوق في نهاية كل عام إلى عدد من الجمعيات الخيرية.

أسس توزيع الأرباح فيما بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المٌطلقة:

يتم تقسيم الإيرادات إلى إيرادات ناجمة عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية وإيرادات ناجمة عن عمولات البنك، حيث أن الإيرادات الناجمة عن عمولات البنك أو عن أرباح المتاجرة بالعملات تكون كافة من حق البنك، ولا توزع على أصحاب

2- السياسات المحاسبية (تتمة):

حسابات الإستثمار المطلق لكونها ناتجة عن الخدمات التي يقدمها البنك ولا علاقة لها باستثمار أموال أصحاب حسابات الإستثمار المطلق (مضاربة).

يتم فصل الإيرادات المتأتية من الإستثمار، بكل عملة على حدة، إلى إيرادات متأتية من استثمارات ممولة كلياً من رأس المال (الاستثمارات الذاتية) واستثمارات ممولة بشكل مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الإستثمار المطلق). توزع الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط إما نسبة وتناسب على كل من متوسط حقوق المساهمين الخاضع للاستثمار أو ما يدخل في حكمها ومتوسط الحسابات وذلك لاستخراج حصة أصحاب حسابات الإستثمار المطلق (عقود المضاربة) من الإيرادات حسب طريقة النمر أو حسب عقد الوكالة المبرم مع أصحاب حسابات الإستثمار المطلق (عقود الوكالة) وذلك وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم /834/ م ن / ب 4 والصادر بتاريخ 9 نيسان 2012.

يتضمن متوسط حقوق المساهمين رأس المال مطروحاً منه الأموال التي استخدمها البنك في شراء الموجودات الثابتة و الإستثمارات الذاتية التي تمثل مساهمته في رؤوس أموال الشركات، تنفيذ المشاريع الخاصة بالبنك (مشاريع تحت التنفيذ)، والإستثمارات العقارية.

يحتسب المبلغ المستثمر والذي يمثل المتوسط المرجح لأصحاب حسابات الإستثمار المطلق بناء على الشرائح التالية:

2018	2019	
30%	30%	حساب التوفير
85%	85%	وديعة العطاء
90%	90%	وديعة الأمان
55%	55%	حساب لأجل (وديعة) لمدة شهر
75%	75%	حساب لأجل (وديعة) لمدة ثلاثة أشهر
80%	80%	حساب لأجل (وديعة) لمدة ستة أشهر
85%	85%	حساب لأجل (وديعة) لمدة اثنا عشر أشهر
90%	90%	حساب لأجل (وديعة) لمدة اربعة وعشرين شهراً

إن أرباح الحسابات الجارية تدخل ضمن حصة حقوق المساهمين مقابل ضمانهم لها . يكون الربح القابل للتوزيع على أصحاب حسابات الإستثمار المطلق هو صافي مبلغ الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط (إجمالي الإيرادات بعد طرح النفقات التي وافقت هيئة الرقابة الشرعية على تحميلها على وعاء المضاربة كون هذه النفقات غير واجبة على المضارب) بعد طرح حصة مشاركة رأس المال ومبلغ المضاربة العائد للبنك واحتياطي مخاطر الإستثمار.

في حال أظهرت نتائج إيرادات الإستثمار خسائر سيتحمل كل من المساهمين وأصحاب حسابات الإستثمار المطلق هذه الخسارة بنسبة مساهمتهم وفق الشرائح أعلاه إلا في حال تعدي البنك و/أو تقصيره و/أو مخالفته شروط العقد فإنه يتحمل الخسائر الناجمة عن هذا التعدي أو التقصير أو المخالفة.

يتم التخصيص بشكل شهري أما توزيع الأرباح فيتم عند تاريخ استحقاق الوديعة حتى نهاية الشهر السابق للاستحقاق أما الأيام المتبقية خلال شهر الاستحقاق فيتم توزيع ربحها عند نهاية الشهر. يقصد بالتخصيص احتساب وتحديد الربح.

الوكالات الإستثمارية (وديعة فرصة وغيرها): بموجبها ينيب صاحب الحساب الإستثماري (الموكل) البنك (الوكيل) لتنمية مبلغ الإستثمار بأجرة أو بغير أجرة إذ تدخل مبالغ الوكالة الإستثمارية بالعملة المحلية/الأجنبية في عملية الإستثمار بصفحة واحدة أو صفحات متعددة وبنسبة 100% من المبلغ المستثمر على سبيل التبرع، وتحدد أرباح الوكالات الإستثمارية حسب عقد الوكالة المبرم مع أصحاب حسابات الإستثمار المطلق ، دون أن يشكل هذا الربح المتوقع التزاماً على المصرف، في نهاية الفترة الإستثمارية يستحق صاحب الحساب الإستثماري (الموكل) أرباحاً حسب المتحقق الفعلي للإستثمار، مع إمكانية قيام المصرف بالتبرع لأصحاب حسابات الإستثمار، ويستحق وكيل الإستثمار (البنك) أجرة قيمه بأعمال الوكالة بالإستثمار ، وكل الزيادة على الربح المتوقع كحافز له على حسن الأداء . وفي حال أظهرت نتائج الإستثمار تحقيق خسائر فيتحمل أصحاب حسابات الإستثمار وحدهم هذه الخسارة ، ولا يضمن وكيل الإستثمار (البنك) إلا في حال التعدي و/أو التقصير و/أو مخالفة شروط الوكالة وقبورها، فيضمن وفق مافقرته المعايير الشرعية .

بلغ متوسط العائد السنوي على المبلغ الخاضع للإستثمار لحسابات الإستثمار المطلق خلال السنة كما يلي:

31 كانون الأول 2018			31 آذار 2019			متوسط العائد على المبلغ الخاضع للإستثمار
يورو	دولار	سوري	يورو	دولار	سوري	
0.81%	1.86%	5.77%	1.40%	2.48%	5.52%	

2- السياسات المحاسبية (تتمة):

بلغ متوسط العائد الفعلي على المبلغ الخاضع للاستثمار في حال كانت نسبة المشاركة 100% لحسابات الاستثمار المطلق:

31 كانون الأول 2018			31 آذار 2019		
يورو	دولار	سوري	يورو	دولار	سوري
1.67%	4.12%	12.82%	3.17%	5.58%	12.45%

متوسط العائد على المبلغ الخاضع للاستثمار

تحتسب نسبة مضاربة (تمثل ربح البنك) 50% من صافي الربح المتحقق كحد أقصى. قام المصرف بالتبرع بجزء من ارباحه لأصحاب الاستثمار المطلقة في وديعة الأمان من خلال رفع نسبة المشاركة الى 100%.

يحتسب احتياطي مخاطر الاستثمار بما يعادل 10% من أرباح أصحاب حساب الاستثمار المطلقة. لم يتم البنك بتحميل وعاء المضاربة بأية أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذمم البيوع المؤجلة و أرصدة التمويلات. لم يتم البنك بتحميل أي نفقات (من النفقات الموافق على تحميلها من قبل هيئة الرقابة الشرعية) لوعاء المضاربة للربع الأول لعام 2019.

يتم توزيع الأرباح بما يتناسب مع السياسة المعتمدة في البنك وبما يتناسب مع قرار مجلس النقد والتسليف رقم (834)م/ن/ب (4 الصادر بتاريخ 9 نيسان 2012).

تقوم سياسة البنك على إعطاء أولوية الاستثمار لأموال حسابات الاستثمار المطلق في الوعاء الاستثماري قام البنك بتمويل استثماراته العقارية ومساهمته في رؤوس أموال الشركات من رأس المال فقط، فيما مَوَّلَ البنك جميع استثماراته الأخرى من مصدر مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق).

خروج أصحاب الحسابات الاستثمارية (كسر الودائع) :

في حال رغب صاحب الحساب الاستثماري بالخروج من الاستثمار قبل نهاية الفترة المحددة , وقررت الإدارة عدم منحه كامل أو جزء الأرباح المتحصلة عن فترة الاستثمار, فيطبق على هذا الخروج مبدأ التخارج بين صاحب الحساب الاستثماري وبين أموال وعاء المضاربة أولاً ثم أموال المساهمين في حال كانت أموال أصحاب الحسابات مستثمرة بالكامل , وبموجب هذا المبدأ يصلح صاحب الحساب وعاء المضاربة أو أموال المساهمين عن حصته في موجودات المضاربة. ومصير الأرباح يوزع على النحو الآتي :

- إن تم التخارج مع أموال وعاء المضاربة : تعود أرباح هذه الوديعة إلى وعاء المضاربة قبل حسم نسبة مضاربة البنك لإعادة توزيعها على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق والبنك , أو ترحل إلى حساب مخاطر الاستثمار (لصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية)
- أما إن تم التخارج مع أموال المساهمين : فيختص المساهم بربح هذا الحساب .

3 نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية:

31 كانون الأول 2018	31 آذار 2019	
ليرة سورية	ليرة سورية	
3,213,570,410	4,964,486,328	نقد في الخزينة
43,805,057,832	45,660,429,776	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي :
4,564,190,368	4,552,393,906	حسابات جارية / ودايع تحت الطلب
	13,953,087	متطلبات الاحتياطي النقدي(*)
		غرفة التقاص
51,582,818,610	55,191,263,097	

(*)وفقاً لقوانين وأنظمة المصارف، على البنك الاحتفاظ باحتياطي إلزامي لدى مصرف سورية المركزي على شكل ودايع من دون فوائد، وقد بلغ رصيد الاحتياطي لدى مصرف سورية المركزي كما في 31 آذار 2019 مبلغ (4,552,393,906) ليرة سورية والتي تمثل نسبة 5% من متوسط ودايع العملاء وذلك بالاستناد الى القرار الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء رقم 5938 الصادر بتاريخ 2 أيار للعام 2011 مقابل مبلغ (4,564,190,368) ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2018، إن هذا الاحتياطي إلزامي ولا يتم استعماله خلال أنشطة البنك التشغيلية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة
كما في 31 آذار 2019

4 إيداعات وحسابات استثمار لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل:

المجموع	مصارف خارجية		مصارف محلية		البيان	
	31 كانون الأول 2018	31 آذار 2019	31 كانون الأول 2018	31 آذار 2019		
30,508,216,141	29,513,806,856	21,538,188,771	21,870,284,264	8,970,027,370	7,643,522,592	حسابات جارية وتحت الطلب
13,033,260,000	3,492,485,000	12,958,260,000	3,162,485,000	75,000,000	330,000,000	حسابات استثمار مطلقة استحقاقها الأصلي 3 أشهر أو أقل
164,315,446	161,301,150	164,315,446	161,301,150	-	-	تأمينات نقدية لدى البنوك والمؤسسات المالية استحقاقها الأصلي 3 أشهر أو أقل
43,705,791,587	33,167,593,006	34,660,764,217	25,194,070,414	9,045,027,370	7,973,522,592	المجموع

وفقاً للنظام الأساسي وعقد التأسيس فإن البنك لا يتقاضى أية فوائد على الحسابات الجارية لدى البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية والخارجية.
بلغت الأرصدة المقيدة السحب 19,159,727,226 ليرة سورية (مقابل 19,164,380,087 ليرة سورية للسنة السابقة)

5 حسابات استثمار لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر:

المجموع	مصارف خارجية		مصارف محلية		البيان	
	31 كانون الأول 2018	31 آذار 2019	31 كانون الأول 2018	31 آذار 2019		
6,041,775,848	12,326,775,848	5,711,775,848	12,251,775,848	330,000,000	75,000,000	حسابات استثمارية مطلقة
-	-	-	-	-	-	تأمينات نقدية لدى البنوك والمؤسسات المالية
(5,711,775,848)	(5,711,775,848)	(5,711,775,848)	(5,711,775,848)	-	-	مخصص انخفاض في قيمة حسابات استثمارية مطلقة (**)
330,000,000	6,615,000,000	=	6,540,000,000	330,000,000	75,000,000	

(**) فيما يلي تفصيل الحركة على مخصص انخفاض قيمة حسابات استثمارية مطلقة:

31 كانون الأول 2018	31 آذار 2019	
ليرة سورية (5,711,775,848)	ليرة سورية (5,711,775,848)	رصيد في بداية السنة
-	-	يضاف: مخصص انخفاض قيمة حسابات استثمارية مطلقة
-	-	فروقات سعر الصرف
(5,711,775,848)	(5,711,775,848)	رصيد نهاية السنة

قامت إدارة المصرف برفع دعوى قضائية، رقم (2009/5770 تجاري كلي/5)، ضد شركة دار الاستثمار في المحكمة الكلية التابعة لوزارة العدل في الكويت. وتبعاً للجلسة المنعقدة بتاريخ 15 شباط 2010 فقد حكمت المحكمة بانتداب خبراء مختصين من وزارة العدل للاطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها وإثباتات الطرفين. وقد حددت جلسة المحكمة بتاريخ 15 آذار 2010 لحضور الخصوم أمام الخبير، وحدثت جلسة 28 حزيران 2010 لتسليم الخبير تقريره. واعتبر النطق بالحكم بمثابة إعلان للخصوم.

أصدرت المحكمة في دعوى البنك ضد شركة دار الاستثمار بتاريخ 5 أيار 2010 قراراً بوقف الإجراءات لحين البت بطلب دار الاستثمار لإعادة الهيكلة حسب قانون الاستقرار المالي الكويتي .

أصدرت المحكمة المختصة "الدائرة التجارية لإعادة هيكلة الشركات" حكماً بتاريخ 2 حزيران 2011 بالتصديق على خطة شركة دار الاستثمار. وبناءً على الحكم الصادر لصالح الشركة فيما يتعلق بالتصديق على الخطة المطورة لإعادة الهيكلة المالية، تتوقف

جميع إجراءات التقاضي والتنفيذ المتعلقة بالتزامات الشركة خلال فترة الخطة التي تستمر حتى ست سنوات اعتباراً من تاريخ 30 حزيران 2011، وفي حالة إخلال الشركة بتنفيذ الخطة فإنه يحق للمحكمة إلغاء التصديق على الخطة وإلغاء الحماية القانونية. وفقاً لخطة إعادة الهيكلة فإن دار الاستثمار ستقوم بدفع مبلغ الدفعة الأولى للمستثمرين الأفراد خلال السنة الأولى في حين سيتم سداد الدفعة الثانية للمؤسسات المالية الصغيرة غير المصرفية خلال سنة من تاريخ بدء تنفيذ الخطة. أما في السنوات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة (2013-2017) ستكون هناك دفعات دورية للمجموعات المتبقية من البنوك والمستثمرين ومنها بنك الشام حيث من المفترض أن يتم سداد أول دفعة له بتاريخ 2013/07/01، تليها الدفعة النهائية قبل 30 حزيران 2017 والتي ستشكل الرصيد المستحق إلى تلك المجموعات، بالإضافة إلى مبلغ يساوي الأرباح السنوية المقررة من قبل المحكمة خلال فترة زمنية مدتها ثماني سنوات ونصف السنة.

إن مديونية مصرف الشام ثابتة بزمة شركة دار الاستثمار ويتوقع البنك أن يحصل كافة حقوقه من خلال خطة إعادة الهيكلة أو من خلال الدعوى القضائية المذكورة في حال تعثر خطة إعادة الهيكلة. وتعتقد إدارة البنك أن مخصص الانخفاض المكون كاف. تم توجيه كتاب لشركة دار الاستثمار بتاريخ استحقاق القسط الأول 30 حزيران 2013؛ كما توجيه كتاب للبنك المركزي الكويتي لوضعه أمام مسؤوليته وإعلامه بعدم التزام الشركة بخطة إعادة الهيكلة المقررة من قبله. في شهر تشرين الأول 2013 تم تكليف مكتب محاماة في الكويت لدراسة سبل البدء بإجراءات التنفيذ القضائي وإلزامه بسداد الالتزام المترتبة بزمته، ويقوم البنك بمتابعة ذلك مع مكتب المحمدان بهدف تحصيل المديونية القائمة بأفضل السبل الممكنة.

آخر مستجدات قضية دار الاستثمار:

بتاريخ 12/أيار/2014 قام بنك الكويت المركزي بتقديم طلب باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن قيد برقم 2014/8، وبتاريخ 24/تموز/2014 صدر قرار عن دائرة إعادة الهيكلة باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن وإلغاء وقف كافة الإجراءات القضائية والتنفيذية.

طعنت شركة دار الاستثمار بهذا القرار أمام محكمة التمييز برقم 1622 لسنة 2014 تجاري/1 والتي بدورها ردت الطعن موضوعاً بتاريخ 17/حزيران/2015.

وقد لجأت شركة دار الاستثمار مرة أخرى إلى دائرة إعادة الهيكلة طلباً لوقف كافة الإجراءات القضائية المتخذة بحقها، وتم تأشير طلبها من قبل رئيس الدائرة بالقبول بتاريخ 5/أب/2015 وتم إحالة الطلب إلى بنك الكويت المركزي لدراسة المركز المالي للشركة، حيث أكد في تقريره على عجز الشركة المذكورة عن أداء التزاماتها وعدم قدرتها على مواصلة نشاطها وعدم كفاية أصولها لسداد التزاماتها مع عدم الأمل في إمكانية نهوض الشركة من عثرتها، وذلك رغم الفرصة التي أتاحت لها للنهوض مرة ثانية من خلال خطة إعادة الهيكلة المقدمة من الشركة بتاريخ 2011/6/2، ونتيجة لما سبق صدر قرار محكمة الاستئناف بتاريخ 2016/02/16 برفض طلب إعادة الهيكلة واعتبارها كأن لم تكن، مما يفسح المجال من جديد لملاحقة الشركة قضائياً والتنفيذ على أموالها، وهذا بالتزامن مع التظلم المقدم من قبل بنك الشام من قرار وقف تنفيذ الإجراءات القضائية والتنفيذية والمنظور أمام محكمة الاستئناف / إعادة هـ 1

وقد تمت المباشرة بالإجراءات التنفيذية لتحصيل حقوق المصرف و تم استلام اقرار دين جديد مذيل بالصيغة التنفيذية و قام المحامي بتقديم ملف تنفيذي جديد و تم تبليغ دار الاستثمار و نحن الآن بانتظار اجراءات التنفيذ من بقية الدائنين. تم ندب خبير لبيان المبالغ المستحقة لبنك الشام والمترصدة بزمة شركة دار الاستثمار لتحديد المبلغ المستحق للبنك بعد خصم المبالغ المسددة فيما سبق من اجمالي المديونية.

6 صافي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية:

البيان	مجموعة		ذاتية		مشتركة	
	31 كانون الأول 2018	31 آذار 2019	31 كانون الأول 2018	31 آذار 2019	31 كانون الأول 2018	31 آذار 2019
المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء	54,124,583,563	59,196,222,808	-	-	54,124,583,563	59,196,222,808
يضاف: ذمم أخرى (**)	108,800,323	108,800,323	-	-	108,800,323	108,800,323
(ناقصاً): الأرباح المؤجلة للسنوات القادمة	54,233,383,886	59,305,023,131	-	-	54,233,383,886	59,305,023,131
(ينزل): الأرباح المحفوظة (***)	(3,450,431,852)	(3,621,378,851)	-	-	(3,450,431,852)	(3,621,378,851)
(ينزل): مخصص تدني لمحفظه التسهيلات الائتمانية (****)	(84,786,900)	(92,448,992)	-	-	(84,786,900)	(92,448,992)
صافي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	(2,717,100,179)	(2,917,100,179)	-	-	(2,717,100,179)	(2,917,100,179)
	47,981,064,955	52,674,095,109	-	-	47,981,064,955	52,674,095,109

(**) تمثل ذمم ناجمة عن تحول الالتزامات المحتملة خارج بيان المركز المالي الموحد إلى التزامات فعلية، مثل الاعتمادات الممنوحة لعملاء البنك واستحق موعد دفعها ولم يف العملاء بالتزاماتهم فقام البنك بدفعها نيابة عنهم.

(****) لم يقم البنك بتحميل وعاء المضاربة بأية أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات.

كافة ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية أعلاه هي استثمارات مشتركة مع أصحاب حسابات الاستثمار.

بلغت المخصصات على الديون ضمن مراحل تصنيف المعيار 30 (1 و 2) للتسهيلات المباشرة القائمة بتاريخ 2019/03/31 مبلغ 384,588,723 ل.س وللتسهيلات غير المباشرة مبلغ وقدره 12,004,314 ل.س

بلغت مخصصات الديون ضمن مرحلة التصنيف المعيار 30 (3) للتسهيلات المباشرة القائمة بتاريخ 2019/03/31 مبلغ 1,431,885,499 ل.س وللتسهيلات غير المباشرة مبلغ وقدره 0 ل.س

لم يقم البنك بتحميل أصحاب حسابات الاستثمار بأي أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية.

(***) الأرباح المحفوظة:

	مجموعة		ذاتية		مشتركة	
	31 كانون الأول 2018	31 آذار 2019	31 كانون الأول 2018	31 آذار 2019	31 كانون الأول 2018	31 آذار 2019
الرصيد في بداية السنة	89,391,911	84,786,899	-	-	89,391,911	84,786,899
الأرباح المحفوظة خلال السنة	19,985,048	16,448,231	-	-	19,985,048	16,448,231
الأرباح المحفوظة خلال السنة المحولة إلى إيرادات	(24,590,060)	(8,786,138)	-	-	(24,590,060)	(8,786,138)
الأرباح المحفوظة التي تم إعدامها	-	-	-	-	-	-
فرق سعر صرف	-	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	84,786,899	92,448,992	-	-	84,786,899	92,448,992

7 صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية:

المجموع	ذاتية		مشتركة		
	31 كانون الأول 2018	31 آذار 2019	31 كانون الأول 2018	31 آذار 2019	
لييرة سورية	لييرة سورية	لييرة سورية	لييرة سورية	لييرة سورية	لييرة سورية
133,773,805	1,937,316,191	-	-	133,773,805	1,937,316,191
71,154,400	71,154,400	-	-	71,154,400	71,154,400
1,160,000	1,160,000	-	-	1,160,000	1,160,000
206,088,205	2,009,630,591	-	-	206,088,205	2,009,630,591
(71,154,400)	(71,154,400)	-	-	(71,154,400)	(71,154,400)
(71,154,400)	(71,154,400)	-	-	(71,154,400)	(71,154,400)
134,933,805	1,938,476,191	-	-	134,933,805	1,938,476,191

(*) هي عبارة عن قيمة عقار قام البنك خلال عام 2010 بتحويله بالتكلفة من مشاريع قيد التنفيذ إلى موجودات قيد الاستثمار بسبب نية البنك استخدام هذا العقار لأغراض الإجارة التشغيلية والحصول على عائد إيجار منه. ونتيجة للظروف التي مرت بها الدولة وكنتيجة لتعرض المبنى القائم فيه العقار المذكور للسرقة والكسر والحرق فقد قررت إدارة المصرف احتجاز مخصص تدني بكامل قيمته البالغة 71,154,400 لييرة سورية كما في 31 كانون الأول 2012.

فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون مستحقة:

إجمالي 2018	إجمالي 2019-03-31	موجودات مستلمة أخرى 2019-03-31	عقارات مستلمة 2019-03-31	
لييرة سورية 1,160,000	لييرة سورية 1,160,000	لييرة سورية -	لييرة سورية 1,160,000	رصيد بداية السنة*
-	-	-	-	إضافات
-	-	-	-	استيعادات
-	-	-	-	خسارة التدني
1,160,000	1,160,000	-	1,160,000	رصيد نهاية السنة

*يخص هذا الرصيد عقارات اللاذقية و بانياس

8 استثمارات عقارية:

المجموع	ذاتية		مشتركة		البيان
	31 كانون الأول 2018	31 آذار 2019	31 كانون الأول 2018	31 آذار 2019	
لييرة سورية	لييرة سورية	لييرة سورية	لييرة سورية	لييرة سورية	لييرة سورية
2,380,850,000	2,380,850,000	2,380,850,000	2,380,850,000	-	-
2,380,850,000	2,380,850,000	2,380,850,000	2,380,850,000	-	-

(*)خلال عام 2010، قام البنك بتحويل قيمة عقار في مدينة حلب من مشاريع تحت التنفيذ إلى استثمارات عقارية بسبب نية البنك الاحتفاظ بهذا العقار بغرض توقع زيادة قيمته. إن أي تغير في سعر هذا العقار يعود أثره على حقوق مساهمي البنك فقط كون هذا العقار تم تمويله من رأس مال البنك بشكل كامل.

فيما يلي تفصيل الحركة على الاستثمارات العقارية:

31 كانون الأول 2018	31 آذار 2019	
ليرة سورية	ليرة سورية	
2,380,850,000	2,380,850,000	تكلفة الاستثمار
-	-	التغير في القيمة العادلة خلال السنة *
2,380,850,000	2,380,850,000	

9 موجودات أخرى

31 كانون الأول 2018	31 آذار 2019	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	
263,848,406	68,834,242	إيرادات برسم القبض (*)
502,097,168	722,282,256	مصروفات مدفوعة مقدماً
896,454,566	58,946,708	دفعات مقدمة لشراء أصول
3,200,000	3,200,000	تأمينات مدفوعة للغير
100,000	100,000	نعم شركة تأمين (**)
111,094,720	147,363,997	مدينون مختلفون
17,926,184	18,383,195	مخزون طوابق وقرطاسية
1,794,721,044	1,019,110,398	المجموع

(*) تمثل إيرادات الاستثمار المحققة وغير مستحقة القبض عن ايداعات وحسابات لدى المصارف والمؤسسات المالية.
(**) يمثل هذا المبلغ المطالبات مع شركة التأمين فيما يتعلق بحادثة السرقة التي تعرض لها فرع حمص.

10 وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

بناء على قانون إحداث المصارف الخاصة والمشاركة رقم (28) لعام 2001 يجب على المصارف الخاصة أن تحتفظ لدى مصرف سورية المركزي بوديعة مجمدة (محجوزة) تعادل 10% من رأس مال المصرف لا يستحق عليها أية فائدة، يتم الأفراس عنها عند تصفية المصرف.

31 كانون الأول 2018	31 آذار 2019	
ليرة سورية	ليرة سورية	
281,698,513	306,698,513	رصيد الوديعة المجمدة بالليرة السورية
1,881,757,017	1,881,757,017	رصيد الوديعة المجمدة بالدولار الأمريكي (محولاً الى الليرة السورية)
2,163,455,530	2,188,455,530	

11 ايداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية:

المجموع		خارج الجمهورية		داخل الجمهورية		
31 كانون الأول 2018	31 آذار 2019	31 كانون الأول 2018	31 آذار 2019	31 كانون الأول 2018	31 آذار 2019	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
24,467,042,495	33,845,794,133	154,904,707	198,936,870	24,312,137,788	33,646,857,263	حسابات جارية وتحت الطلب
3,755,000,000	2,229,000,000	-	-	3,755,000,000	2,229,000,000	حسابات استثمار للبنوك والمؤسسات المالية
28,222,042,495	36,074,794,133	154,904,707	198,936,870	28,067,137,788	35,875,857,263	المجموع

مصرف الشام ش.م.م.س.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة
كما في 31 آذار 2019

12 أرصدة الحسابات الجارية للعملاء:

31 كانون الأول 2018 ليرة سورية	31 آذار 2019 ليرة سورية	حسابات جارية / تحت الطلب : بالليرة السورية بالعملات الأجنبية
34,266,674,669	37,177,765,172	
19,700,393,726	11,941,636,808	
53,967,068,395	49,119,401,980	

بلغت ودائع الحكومة السورية والقطاع العام السوري (17,565,222,803) ليرة سورية أي ما نسبته من إجمالي الودائع (35.76%) مقابل (14,898,910,904) ليرة سورية أي ما نسبته (27.61%) في السنة السابقة .

13 تأمينات نقدية

31 كانون الأول 2018		31 آذار 2019		البيان
ليرة سورية الذاتية	ليرة سورية المشتركة	ليرة سورية الذاتية	ليرة سورية المشتركة	
-	-	-	-	تأمينات مقابل ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
-	5,050,717,381	-	4,407,732,759	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة هامش الجدية
-	194,348,817	-	348,381,613	تأمينات أخرى
-	5,245,066,197	-	4,756,114,372	المجموع

14 ذمم دائنة:

31 كانون الأول 2018		31 آذار 2019		البيان
الذاتية	المشتركة	الذاتية	المشتركة	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	دائنو عمليات التمويل
-	1,389,261,156	-	2,392,079,287	
-	1,389,261,156	-	2,392,079,287	المجموع

15 مخصصات متنوعة

رصيد نهاية الفترة	ما تم رده للإيرادات	المستخدم خلال الفترة	المكون خلال الفترة	رصيد بداية السنة	31 آذار 2019	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
17,707,521	-	-	-	17,707,521		مخصص فروقات القطع التشغيلي
154,958,395	-	-	16,250,00	4148,708,39		مخصص لمواجهة مخاطر محتملة (**)
9,883,929	-	(2,925)*	-	9,886,854		مخصص الذمم خارج بيان المركز المالي
1,862,500	-	-	145,000	1,717,500		مخصص احتجاز تعويض صراف
116,640,417	-	-	6,250,000	110,390,417		مخصص مخاطر نقل الأموال (***)
1,908,922	-	-	-	1,908,922		مخصص تكليف ضريبي
302,961,684	-	(2,925)	12,645,001	290,319,608		المجموع

رصيد نهاية الفترة	ما تم رده للإيرادات	المستخدم خلال الفترة	المكون خلال الفترة	رصيد بداية السنة	31 كانون الأول 2018
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
17,707,521	-	-	-	17,707,521	مخصص فروقات القطع التشغيلي
148,708,394	-	-	25,000,000	123,708,394	مخصص لمواجهة مخاطر محتملة (**)
9,886,854	-	*(7,005)	-	9,893,859	مخصص الذمم خارج بيان المركز المالي
1,717,500	-	-	255,000	1,462,500	مخصص احتجاز تعويض صراف
110,390,417	-	-	25,000,000	85,390,417	مخصص مخاطر نقل الأموال (***)
1,908,922	-	-	-	1,908,922	مخصص تكليف ضريبي
290,319,608	-	(7,005)	50,255,000	240,071,613	المجموع

(*تغير سعر صرف

(**) قررت إدارة البنك اتخاذ مخصصات إضافية لمواجهة مخاطر محتملة لخسائر الأصول الثابتة تبعاً للظروف المحيطة وزيادة المخاطر المتعلقة بهذه الأصول في بعض الفروع.

(***) قررت إدارة البنك حجز مخصصات لمواجهة مخاطر نقل الأموال بين الفروع تبعاً للظروف المحيطة.

16 ضريبة الدخل

1- 16 مخصص ضريبة دخل المصرف:

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

31 كانون الأول 2018	31 آذار 2019	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	رصيد بداية السنة
141,535,228	313,010,014	ضريبة الدخل المدفوعة
(137,219,981)	-	ضريبة الدخل المستحقة
308,694,767	299,148,866	رصيد نهاية السنة
313,010,014	612,158,880	

- من العام 2007 وحتى العام 2011 خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وقد تمت تسوية الضريبة المستحقة (أو كانت النتيجة عدم وجود أي ضريبة مستحقة على الأرباح نتيجة إقرار الخسارة).

- عام 2012 خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة أعمالها القرار رقم 09702 الصادر بتاريخ 16-08-2016 (أخبار مؤقت) و تم تقديم كتاب اعتراض على الأرباح المؤقت لم يصدر قرار اللجنة لتاريخه.

- عام 2013 خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة أعمالها القرار رقم 26/ح/2018/26 الصادر بتاريخ 22-02-2018 عدم وجود أي ضريبة مستحقة على الأرباح نتيجة إقرار الخسارة.

- عام 2014 خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة أعمالها القرار رقم 09745 الصادر بتاريخ 13-02-2018 (أخبار مؤقت) و تم تقديم كتاب اعتراض على الأرباح المؤقت لم يصدر قرار اللجنة لتاريخه.

- الأعوام 2015 و 2016 و 2017 لم يتم التدقيق فيها لغاية تاريخه.

مصرف الشام ش.م.م.س.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة
كما في 31 آذار 2019

2-16 موجودات ضريبية مؤجلة:

إن الحركة على حساب الموجودات/ المطلوبات الضريبية المؤجلة هي كما يلي:

31 كانون الأول 2018		31 آذار 2019		البيان
مطلوبات	موجودات	مطلوبات	موجودات	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
-	1,361,139	-	1,338,589	رصيد بداية الفترة *
-	349,910	-	-	المضاف
-	(372,460)	-	-	المستبعد
-	1,338,589	-	1,338,589	رصيد نهاية السنة*

* جميعها من موارد مالية مشتركة

3-16 ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

31 آذار 2018	31 آذار 2019	
ليرة سورية	ليرة سورية	الربح/(الخسارة) قبل الضريبة
395,046,990	672,727,150	التعديلات
162,500,002	(1,204,187)	أرباح غير خاضعة للضريبة
(1,310,470)	416,291,096	مصاريف مرفوضة ضريبياً
556,236,522	1,087,814,059	(الخسارة)/الربح الضريبي
139,059,130	299,148,866	مصروف ضريبة الدخل

17 مطلوبات أخرى:

31 كانون الأول 2018	31 آذار 2019	
ليرة سورية	ليرة سورية	
17,885,837	13,507,015	أرباح محققة لإيداعات وحسابات استثمارية لمصارف ومؤسسات مالية غير مستحقة الدفع
1,444,520,965	1,291,529,060	حوالات و أوامر دفع
1,270,204,410	1,379,736,959	نفقات مستحقة غير مدفوعة
105,999,860	62,142,879	مستحق لجهات حكومية
14,809,750	39,590,848	ذمم دائنة لشبكة الصراف الآلي
1,268,008	3,079,365	ذمم دائنة أخرى
11,022,195	11,022,195	توقيفات محتجزة - متعهد استنصاع موردين
432,539,680	451,658,063	مستحقات أرباح المساهمين
82,239,125	81,934,151	المجموع
3,380,489,830	3,334,200,535	

18 حسابات الاستثمار المطلقة:

المجموع	31 كانون الأول 2018			31 آذار 2019			البيان
	مصارف ومؤسسات مالية	عملاء	المجموع	مصارف ومؤسسات مالية	عملاء	المجموع	
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية		
11,093,443,854	2,538,264,363	8,555,179,492	11,776,250,564	-	11,776,250,564		حسابات التوفير
8,388,616,798	104,934,000	8,283,682,798	9,102,891,414	345,803,450	8,757,087,964		لأجل
18,964,336,020	2,638,050,000	16,326,286,020	19,679,938,020	841,500,000	18,838,438,020		الوكالات الاستثمارية
38,446,396,672	5,281,248,363	33,165,148,310	40,559,079,998	1,187,303,450	39,371,776,548		المجموع
261,376,578	38,918,980	222,457,597	377,141,748	11,040,233	366,101,515		أعباء محققة غير مستحقة الدفع
38,707,773,250	5,320,167,343	33,387,605,907	40,936,221,746	1,198,343,683	39,737,878,063		إجمالي حسابات الاستثمار المطلقة

19 احتياطي مخاطر الاستثمار:

31 كانون الأول 2018	31 آذار 2019	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	
171,225,534	210,829,472	رصيد بداية الفترة
39,826,666	14,602,679	الإضافات خلال الفترة
(222,728)	(97405.90)	فروق سعر الصرف
210,829,472	225,334,746	الرصيد في نهاية السنة

20 رأس المال المكتتب به وعلاوة (خصم):

حدد رأس مال البنك عند التأسيس بمبلغ 5,000,000,000 ليرة سورية موزعة على 5,000,000 سهم بقيمة اسمية قدرها 1000 ليرة سورية للسهم الواحد. لقد ساهم مؤسسو البنك بتغطية 3,750,000 سهم أي ما يوازي 3,750,000,000 ليرة سورية وهي نسبة 75% من رأس مال البنك. تم طرح 1,250,000 سهم للاكتتاب العام وهو ما يعادل 1,250,000,000 ليرة سورية. تم تسديد 50% من قيمة الأسهم عند الاكتتاب العام ومن خلال المؤسسين . بتاريخ 8 كانون الأول 2009، وافقت الهيئة العامة غير العادية بالأكثرية بأن يكون موعد سداد القسط الثاني غير المدفوع من قيمة الأسهم حسب اقتراح مجلس إدارة البنك اعتباراً من 8 كانون الأول 2009 ولغاية 29 حزيران 2010 لغاية 31 كانون الأول 2012، بلغ إجمالي المبالغ المسددة من القسط الثاني مبلغ قدره 2,500,000,000 ليرة سورية وذلك تم سداد كامل رأس المال .

بتاريخ 4 كانون الثاني 2010، صدر القانون رقم 3 المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم 28 لعام 2001 و المرسوم رقم 35 لعام 2005 الذي يتضمن زيادة الحد الأدنى لرأس مال البنوك الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية ليصبح 15 مليار ليرة سورية، وقد منحت البنوك المرخصة مهلة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب، وقد تم تمديد المهلة لتصبح خمسة سنوات بموجب المرسوم التشريعي رقم 63 لعام 2013، كما نص القانون رقم 17 لعام 2011 على تمديد المهلة الممنوحة للمصارف الخاصة بموجب المادة الخامسة من القانون رقم 3 الصادر بتاريخ 4 كانون الثاني 2010 من 3 سنوات إلى 4 سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب وفقاً لأحكامه.

وبموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 13 /م/ تاريخ 22 نيسان 2015 تم تمديد المهلة لتصبح 6 سنوات. و بخصوص المهلة المحددة لتنفيذ الزيادات المطلوبة في رأس مال المصرف بموجب أحكام القانون رقم 3 لعام 2010 و تعديلاته سيتم متابعة موضوع الزيادة المطلوبة عند تزويدنا بالتوجيهات بهذا الخصوص من قبل الجهات الوصائية وفق اختصاصها لديها حسب الأصول.

خلال اجتماع الهيئة العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ 20 حزيران 2011، تمت الموافقة على تجزئة الأسهم وفق مضمون المادة /91/ البند /3/ من المرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011 الذي يقضي بتحديد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمائة ليرة سورية وذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا المرسوم. وبناءً عليه قررت الهيئة العامة للمساهمين تفويض مجلس الإدارة للقيام بمتابعة إجراءات تجزئة الأسهم أمام الجهات المعنية الوصائية. وبتاريخ 22 تشرين الثاني 2011 صدر

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة
كما في 31 آذار 2019

القرار رقم 119/ م من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالموافقة على تعديل القيمة الاسمية لسهم البنك لتصبح مئة ليرة سورية للسهم الواحد ليصبح إجمالي الأسهم 50 مليون سهم. وقد تم تحديد تاريخ تنفيذ التعديل المذكور في سوق دمشق للأوراق المالية في نهاية يوم 6 كانون الأول 2011.
في 2018/10/1 صدر قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم (117/م) بالموافقة النهائية على اعتماد أسهم زيادة رأس مال المصرف عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة.
وتمت زيادة رأس مال المصرف بقيمة إجمالية 250,000,000 ل.س عن طريق اعتماد 2,500,000/ سهم بقيمة اسمية 100/ ل.س للسهم الواحد، وذلك بنحويل قيمة الأسهم من الأرباح المتراكمة المحققة ليصبح رأس المال كما يلي:

31 كانون الأول 2018	31 آذار 2019	
ليرة سورية	ليرة سورية	
5,250,000,000	5,250,000,000	رأس المال المصرح والمكتتب به
5,250,000,000	5,250,000,000	رأس المال المدفوع

21 احتياطي عام مخاطر التمويل:

- بناء على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (902/م.ن/ب/4) لعام 2012 الذي تم تمديده بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1079/ م ن / ب 4 والصادر بتاريخ 29 كانون الثاني وبموجب التعميم 1/م/1145 تاريخ 2015/04/06، وبموجب التعميم رقم (1/م/2271) تاريخ 2015/06/30، وأحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (650/م.ن/ب/4) تاريخ 2010/4/14 والمعدل لبعض أحكام القرار رقم (597/م.ن/ب/4) تاريخ 2009/12/9.
- يتم دمج حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل في حساب احتياطي مخاطر الاستثمار، ما يعني أنه لا حاجة لتكوين احتياطي عام لمخاطر التمويل في حال أن احتياطي مخاطر الاستثمار يبلغ مقدار احتياطي عام مخاطر التمويل المطلوب تكوينه أو يزيد عنه، ويجب ألا يقل احتياطي مخاطر الاستثمار عن المتطلبات المفروضة بموجب المرسوم التشريعي رقم 35/ لعام 2005 الخاص بالمصارف الإسلامية أو مقدار حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل أيهما أكبر.
- يستمر العمل بأحكام المادة 14/ من المرسوم التشريعي رقم 35/ لعام 2005 والخاص بالمصارف الإسلامية جهة استمرار تكوين احتياطي لمواجهة مخاطر الاستثمار المشترك لتغطية خسائر ناتجة عنه وذلك حتى يصبح مبلغ الاحتياطي مثلي رأس المال المدفوع للمصارف الإسلامية أو أي مقدار آخر يحدده مجلس النقد والتسليف.
- تم تعليق تكوين الاحتياطي العام لمخاطر التمويل للأصول الممولة من المساهمين والأموال التي يضمنها المصرف لغاية 2019/03/31، حيث بلغ إجمالي احتياطي العام لمخاطر التمويل لغاية 2019/03/31 33,051,351 ل.س وهو نفس المبلغ الذي تم تكوينه بتاريخ 2011/12/31.
- تم إنهاء العمل بالقرار 597 وتعديلاته بموجب القرار 4/م ن الصادر عن مجلس النقد والتسليف بتاريخ 2019/02/14.
- تبلغ حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من احتياطي مخاطر التمويل والمحتجزة لغاية تاريخ 2019/03/31 مبلغاً وقدره 8,214,105 ليرة سورية وهي محتسبة لتاريخ 2012/9/30 نتيجة تعليق تكوين الاحتياطي مخاطر التمويل للأصول الممولة من أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بعد التاريخ المذكور.

22 احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات:

البيان

31 كانون الأول 2018	31 آذار 2019	
ليرة سورية	ليرة سورية	
2,175,411,384	2,175,411,384	بداية رصيد الفترة
-	-	القيمة العادلة للاستثمارات
2,175,411,384	2,175,411,384	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات

23 إيرادات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات:

المشتركة		البيان
31 آذار 2018	31 آذار 2019	
ليرة سورية 1,023,140,570	ليرة سورية 1,347,509,440	المراجعة
1,023,140,570	1,347,509,440	المجموع

24 إيرادات من المصارف والمؤسسات المالية:

المشتركة		البيان
31 آذار 2018	31 آذار 2019	
ليرة سورية 76,668,066	ليرة سورية 79,466,064	حسابات استثمارية
76,668,066	79,466,064	المجموع

25 المصاريف التي يتحملها الوعاء المشترك:

يقوم البنك بتحميل النفقات لوعاء المضاربة بنسبة 50% وفق السياسات الموافق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية. لم يتم البنك بتحميل أي نفقات لوعاء المضاربة للربع الأول من العام 2019، وكذلك للربع الأول من العام 2018، وقد تحمل البنك هذه النفقات على سبيل التبرع:

31 آذار 2018	31 آذار 2019	
ليرة سورية	ليرة سورية	
-	-	مصاريف البريد والهاتف
-	-	مصاريف طباعة وقرطاسية
-	-	إعلان ومعارض
-	-	تعيوضات هيئة الرقابة الشرعية
-	-	مصاريف إقامة وضيافة
-	-	مصاريف أخرى
-	-	

26 العائد على حسابات الاستثمار المطلقة بعد خصم احتياطي مخاطر الاستثمار:

البيان		
31 آذار 2018	31 آذار 2019	
ليرة سورية	ليرة سورية	
1,404,589	1,398,327	عملاء (حسابات استثمار على أساس المضاربة):
80,098,041	130,025,785	توفير
169,117,527	251,689,878	لأجل
250,620,157	383,113,990	عملاء (حسابات استثمار على أساس الوكالة بالاستثمار):
		المجموع

لا يحتسب احتياطي مخاطر استثمار على أرباح الوكالات الاستثمارية.

27 حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال:

تبلغ حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال:

البيان		
31 آذار 2018	31 آذار 2019	
ليرة سورية	ليرة سورية	
81,502,852	140,856,720	بصفته مضارب
726,117,802	666,979,883	بصفته رب مال
807,620,654	807,836,603	المجموع

28 إيرادات أخرى:

31 آذار 2018	31 آذار 2019	البيان
ليرة سورية 908,773	ليرة سورية 6,977,567	أخرى
908,773	6,977,567	المجموع

29 نفقات الموظفين:

31 آذار 2018	31 آذار 2019	البيان
ليرة سورية 204,353,553	ليرة سورية 236,248,478	رواتب ومنافع وعلوات الموظفين
9,407,261	11,529,020	مساهمة المصرف في الضمان الاجتماعي
4,591,465	5,416,243	نفقات طبية
1,489,896	975,424	مصاريف تدريب وسفر
219,842,175	254,169,165	المجموع

30 مصاريف أخرى:

31 آذار 2018	31 آذار 2019	البيان
ليرة سورية 45,657,249	ليرة سورية 41,067,454	مصاريف إيجار
30,310,519	25,550,632	مصاريف أنظمة معلومات
3,269,512	4,450,722	مصاريف البريد والهاتف وشحن
16,299,976	18,517,599	مصاريف استشارات
10,136,663	9,067,331	مصاريف إعلان ومعارض
7,497,690	13,657,287	مصاريف الكهرباء والماء
9,828,842	15,424,266	مصاريف ادارية صرافات الالية
12,509,087	9,052,673	مصاريف سفر ومواصلات وضيافة
4,245,305	4,633,055	مصاريف التنظيف
16,096,797	10,857,313	رسوم وأعباء حكومية
3,930,024	5,179,285	مصاريف تأمين
5,205,555	6,600,000	تعويضات هيئة الرقابة الشرعية
3,359,840	5,255,360	مصاريف حراسة
3,482,813	5,872,685	مصاريف طباعة وقرطاسية
13,818,200	11,780,305	تعويضات ومصاريف مجلس الإدارة ومصاريف الهيئة العامة
325,544,432	35,905,250	مصاريف قضائية
925,000	900,000	تبرعات
18,203,268	27,323,809	أخرى
530,320,772	251,095,026	المجموع

مصرف الشام ش.م.م.س.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة كما في 31 آذار 2019

31 حصة السهم من ربح (خسارة السنة) (مساهمي المصرف):

البيان	
31 آذار 2018	31 آذار 2019
ليرة سورية	ليرة سورية
255,974,755	373,566,242
52,500,000	52,500,000
4.88	7.12

ربح (خسارة) السنة
المتوسط المرجح لعدد الأسهم
حصة السهم من ربح (خسارة السنة) (مساهمي المصرف)
أساسي

32 النقد وما في حكمه:

البيان	
31 آذار 2018	31 آذار 2019
ليرة سورية	ليرة سورية
30,999,889,538	50,638,869,191
41,519,074,676	33,167,593,006
(36,546,806,337)	(35,589,794,133)
(20,293,956,309)	(19,159,727,226)
15,678,201,568	29,056,940,838

نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر
يضاف إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف
ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
(ينزل) حسابات استثمار وشهادات لمصارف ومؤسسات مصرفية
لمدة 3 أشهر أو أقل
(ينزل) أرصدة مقيدة السحب

تم استثناء الاحتياطي النقدي لدى مصرف سورية المركزي كونه لا يستخدم في عمليات البنك اليومية.
بلغت الأرصدة المجمدة نتيجة العقوبات المفروضة على بنك الشام من قبل وزارة الخزانة الأمريكية /19,159,727,226/
ليرة سورية .

33 المعاملات مع أطراف ذات علاقة:

تشمل البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للمصرف والشركات التابعة التالية:

اسم الشركة	نوع الشركة	نشاط الشركة	نسبة الملكية	أرقام الفترة	راسمال الشركة
أموال الشام	محدودة المسؤولية	وساطة مالية	99%	أرقام المقارنة	247,000,000

مصرف الشام ش.م.م.س.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة
كما في 31 آذار 2019

- فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال 31 آذار 2019:

البيان/ 31 آذار 2019/ ليرة سورية	الشركة الأم	الشركات الشقيقة	الشركات الزميلة	الشركات التابعة	المشاريع المشتركة	أخرى (تذكر بالتفصيل)
بنود داخل الميزانية: الموجودات						
حسابات جارية وتحت الطلب	21,316,765,677	-	-	-	-	-
حسابات استثمارات مطلقة وتأمينات استحقاقها الاصيلي 3 أشهر أو أقل	3,162,485,000	-	-	-	-	-
حسابات استثمارات مطلقة وتأمينات استحقاقها الاصيلي أكثر من 3 أشهر	6,540,000,000	-	-	-	-	-
موجودات اخرى	56,189,311	-	-	-	-	-
مجموع الموجودات	31,075,439,988	-	-	-	-	-
بنود داخل الميزانية: المطلوبات						
حسابات جارية /تحت الطلب:	96,230	-	-	128,683,724	-	-
حسابات الاستثمار المطلق/لاجل	-	-	-	150,000,000	-	-
مطلوبات اخرى	-	-	-	-	-	-
مجموع المطلوبات	96,230	-	-	278,683,724	-	-
بنود خارج الميزانية:						
كفالات وادرة	13,952,000,000	-	-	-	-	-
عناصر بيان الدخل:						
ايرادات الانشطة الاستثمارية	75,471,545	-	-	-	-	-
نصيب اصحاب حسابات الاستثمار المطلق من صافي الربح قبل اقتطاع نصيب البنك بصفته مضارب	-	-	-	1,435,737	-	-
مصروفات ادرارية وعمومية	-	-	-	-	-	-
ايراد ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-
معلومات إضافية						
ذمم البيوع مؤجلة وأرصدة التمويلات	-	-	-	-	-	-
ذمم ببيوع مؤجلة وأرصدة تمويلات تحت المراقبة	-	-	-	-	-	-
مخصص تدني ايرادات معلقة ديون معدومة	-	-	-	-	-	-

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة
كما في 31 آذار 2019

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة التنفيذية العليا للمصرف وهيئة الرقابة الشرعية ومجلس الإدارة:

31 آذار 2018	31 آذار 2019	
ليرة سورية	ليرة سورية	
		الإدارة التنفيذية العليا:
51,327,471	52,322,188	رواتب ومكافآت
		مجلس الإدارة:
13,818,200	11,780,305	تعويضات ومكافآت ومصاريف إقامة واجتماعات
		هيئة الرقابة الشرعية:
5,205,555	6,600,000	تعويضات
70,351,226	70,702,493	المجموع

34 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالبيانات المالية:

أولاً- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالبيانات المالية الموحدة:
يُظهر الجدول التالي القيمة الدفترية والعادلة للموجودات والمطلوبات المالية في الميزانية العمومية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في البيانات المالية

31 كانون الأول 2018		31 آذار 2019		
القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	البيان
43,705,791,587	43,705,791,587	33,167,593,006	33,167,593,006	إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
330,000,000	330,000,000	6,615,000,000	6,615,000,000	حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر
47,981,064,955	47,981,064,955	52,674,095,109	52,674,095,109	نمذ البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
-	-	-	-	موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
-	-	-	-	المطلوبات المالية
28,222,042,495	28,222,042,495	36,074,794,133	36,074,794,133	إيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية
39,045,227,553	39,045,227,553	41,328,473,210	41,328,473,210	ودائع العملاء
1,389,261,156	1,389,261,156	2,392,490,359	2,392,490,359	نمذ دائنة
3,380,489,830	3,380,489,830	3,334,200,535	3,334,200,535	مطلوبات أخرى

35 ادارة المخاطر

مقدمة:

تعرف إدارة المخاطر بأنها نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديد مقياسها ومتابعتها، وتقوم بتحديد مقدار الآثار المحتملة لهذه المخاطر على أعمال البنك وأصوله وإيراداته وتضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن حدثت ووقعت.

تعتبر مسؤولية إدارة المخاطر من مسؤوليات مجلس الإدارة التي يديرها عن طريق لجنة المخاطر المنبثقة عنه إذ يتم تحديد حدود التعرضات للمخاطر بحيث تعتبر هذه الحدود مقبولة في نشاط البنك المصرفي ويتم تحديد هذه الحدود ومراقبتها ومقياسها ومتابعتها من قبل إدارة المخاطر التي تتبع مباشرة إلى لجنة المخاطر عن طريق منظومة من التقارير المتكاملة التي تعكس كافة المخاطر التي يواجهها البنك في نشاطه المصرفي من مخاطر ائتمانية ومخاطر سوق وسيولة ومخاطر تشغيلية، وهذا وتقوم إدارة المخاطر بتطبيق مقررات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والأعراف المصرفية بهذا الخصوص وتقف على تأمين رأس المال الكافي للوقاية من هذه المخاطر إضافة إلى تطبيق دليل الحوكمة وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 489 لعام 2009 وتطبيق وفاق بازل II وتقوم بالمتابعة المستمرة للتخفيف من احتمالية وقوع المخاطر والتخفيف من أثر تلك المخاطر إن حدثت ووقعت.

1. مخاطر الائتمان:

إن الممارسات اليومية للأعمال المصرفية تنطوي على تعرض البنك لعدد من المخاطر ومنها مخاطر الائتمان الناتجة عن تخلف أو عجز الطرف الاخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك ويقوم البنك بالتأكد من أن هذه المخاطر لا تتعدى الإطار المحدد مسبقاً في سياسة البنك الائتمانية وإدارة المخاطر الائتمانية ويقوم بالحفاظ على مستوياتها ضمن منظومة العلاقة المتوازنة بين المخاطرة والعائد إذ يتم تطبيق القرارات النافذة الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والحدود الموصى بها وتجرى المراقبة الدورية للتأكد بمدى الالتزام بحدود المخاطر المقبولة عن طريق العديد من التقارير التفصيلية التي تعكس كافة المخاطر التي تواجهها محفظة البنك الائتمانية.

تحتسب الخسارة الائتمانية المتوقعة (Expected Credit Loss - ECL) كما يلي :
احتمال التعثر (Probability of Default-PD) × الخسارة عند التعثر (Loss Given Default-LGD) × التعرض عند التعثر (Exposure at Default-EAD)

حيث يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة مرجحة باحتمالية التعثر خلال 12 شهراً القادمة من عمر الدين للتعرضات المصنفة ضمن المرحلة الأولى ، ولكامل عمر الدين للتعرضات المصنفة ضمن المرحلة الثانية والثالثة.

ECL	=	PD	*	EAD	*	LGD
الخسارة الائتمانية المتوقعة		احتمال التعثر		التعرض عند التعثر		الخسارة عند التعثر
<ul style="list-style-type: none"> 12 شهراً كامل عمر التعرض 		<ul style="list-style-type: none"> تقييم الجدارة الائتمانية للعميل احتمال التعثر خلال عام واحد تحويل الأفق من عام واحد الى كامل عمر التعرض 		<ul style="list-style-type: none"> التعرض الائتماني المتوقع في وقت التخلف عن السداد. التعرض عند التعثر مع الأخذ بعين الاعتبار الأتعاط السلوكية 		<ul style="list-style-type: none"> الخسارة الائتمانية المتوقعة في حالة التخلف عن السداد (مع الأخذ بعين الاعتبار المبالغ المستردة من الضمانات)

معايير تحديد مراحل تصنيف الدين ضمن المرحلة الثانية :

يتم نقل تصنيف الدين من المرحلة الأولى الى المرحلة الثانية عند حدوث زيادة هامة في المخاطر الائتمانية، وتعتبر المؤشرات التالية في حال انطباق أحدها أحد عوامل الزيادة الهامة في تلك المخاطر:

- انخفاض التصنيف الائتماني الداخلي للعميل لثلاث درجات ضمن درجات الاستثمار أو درجة واحدة ضمن درجات المضاربة أو انتقاله من درجات الاستثمار الى درجات المضاربة وذلك بتاريخ إعداد البيانات المالية المعدة للنشر مقارنة بتاريخ الاعتراف الأولي .
- التغيرات السلبية الهامة في الأنشطة التشغيلية للعميل والتي من شأنها التأثير سلباً على قدرة العميل على سداد التزاماته .
- إعادة هيكلة التعرضات الائتمانية المصنفة في المرحلة الأولى .

35 ادارة المخاطر (تتمة)

- إعادة جدولة التعرضات الائتمانية المصنفة ضمن المرحلة الثالثة.
- تدني تصنيف العميل أو مجموعته المترابطة إلى المرحلة الثالثة لدى المصارف الأخرى .
- التأخر عن تسديد المستحق من أصل الدين أو العوائد لمدة تزيد عن ثلاثين يوماً.
- التأخر في تجديد عقود التعرضات الائتمانية المتجددة لمدة تزيد عن ثلاثين يوماً.
- عدم توفر بيانات مالية مدققة وموقوفة بتاريخ حديث يسبق تاريخ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بأكثر من سنة.

معايير تحديد مراحل تصنيف الدين ضمن المرحلة الثالثة :

تتضمن هذه المرحلة التعرضات الائتمانية التي ينطبق عليها تعريف التعثر ، حيث يعتبر العميل متعثراً في الحالات المبينة أدناه :

- عند مضي تسعين يوم أو أكثر على:
 - o استحقاق الدين أو أحد أقساطه أو عوائده.
 - o انقضاء تاريخ تجديد التسهيلات الائتمانية المتجددة .
- عندما تخضع أحد/كافة التعرضات الائتمانية تجاه العميل لإعادة الهيكلة مرتين خلال عمر التسهيل دون الالتزام بشروطها .
- عندما يخل العميل بالالتزام بشروط إعادة الجدولة .
- عند إعلان العميل إفلاسه أو وضعه تحت التصفية

يقوم البنك بمراقبة مخاطر الائتمان حيث يتم تقييم الوضع الائتماني للعملاء من حيث عناصر المخاطر الائتمانية التي يواجهها العميل خلال فترة حصوله على التسهيلات واحتمالات عدم السداد إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء للحالات التي تتطلب ذلك وحسب مستويات المخاطر لكل عميل.

قام البنك بتحديد مستويات مخاطر الائتمان المقبولة من خلال وضع سقف لمقدار المخاطر المقبولة للعلاقة مع العميل الواحد أو مجموعة من العملاء كمجموعات مترابطة وتم تشكيل لجان ائتمانية لمنح القرار الائتماني وفق صلاحيات خاصة بها محددة حسب درجة الخطر ونوع التسهيل والأجل وتم فصل سلطة المنح عن مهام الدراسة وكذلك توجد سلطة رقابة منفصلة عن كل من الجهة المانحة والجهة التي درست الوضع الائتماني للعميل.

لقياس مخاطر الائتمان قام المصرف بوضع نظام لإدارة مخاطر المحفظة الائتمانية بعد أن أخذ بعين الاعتبار ضرورة الفصل الوظيفي بين مهام من أوكل إليهم تنفيذ عملية منح الائتمان من دراسة لملف تسهيلات الزبون والتأكد من استيفائه للمستندات اللازمة والبيانات المالية الحديثة وكافة الشروط التي تؤمن الحد الأدنى من المعلومات المطلوبة وبين من يقومون بتنفيذ التسهيلات المقررة وبين من يقومون بمراقبة الإجراءات والعمليات المطلوبة لمنح الائتمان بشكل يتم التأكد معه من تنفيذ السياسات وإجراءات العمل المقررة التي تضمن تطبيق القرارات والتعليمات النافذة،

يعتمد المصرف في قياسه لمخاطر الائتمان على منظومة تقارير تعكس المخاطر الكامنة في محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة والمستغلة، إذ تحدد طبيعة الائتمان الممنوح من تسهيلات مباشرة وتسهيلات غير مباشرة وتحدد أنواع التسهيلات الممنوحة من مرابحات أو منتجات مصرفية أخرى ...

كما تقوم هذه المنظومة بقياس المخاطر الاقتصادية للمحفظة الائتمانية عن طريق مراقبة حجم التسهيلات الممنوحة والمستغلة لتمويل الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى إضافة إلى أنها تقوم بقياس التركيز الجغرافي القائم في المحفظة الائتمانية، كما تحدد المجموعات المترابطة وتسلط الضوء على العلاقة فيما بينها وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 395 لعام 2008 والتعديل بالقرار رقم 661 لعام 2010 وتقوم بقياس حجم التسهيلات الممنوحة والمستغلة لكل مجموعة على حدى بشكل لا تتجاوز معه الحدود الائتمانية القصوى المسموح بها.

35 ادارة المخاطر (تتمة)

يتم قياس حجم الضمانات القائمة وتقسّم إلى ضمانات عينية و ضمانات غير عينية ويتم تحديد قيمة الضمانات المقبولة بعد تطبيق نسب الاقتطاعات التالية يتم بعدها احتساب قيمة صافي الدين بعد تخفيض الدين بقيمة هذه الضمانات المقبولة :

نسبة الاقتطاع	نوع الضمانة
100%	ضمانة نقدية
100%	ضمانة مصرفية
75%	رهن عقاري
50%	رهن سيارة
50%	الآت ومعدات

الحدود الدنيا لاحتساب نسبة الخسارة عند التعثر للتعرضات المصنفة ضمن المرحلة الثالثة:

نسبة الخسارة عند التعثر على التعرضات غير المغطاة	أيام التخلف
20%	> 90
50%	> 180
100%	> 360

تتم مراقبة السقوف الائتمانية الممنوحة بشكل يحول معه دون حدوث تجاوزات على الحدود التي تم منحها لكل عميل على حدى، كما يتم قياس حجم التسهيلات التي تم تحويلها إلى التنفيذ القانوني وتقرن بحجم الضمانات القائمة والمخصصات الائتمانية التي تم تشكيلها.
هذا ويتم إجراء اختبارات ضغط وفق عدة سيناريوهات لقياس ومراقبة حجم المخاطر الناتجة عن هذه السيناريوهات ومن ثم يتم اقتراح مخصصات إضافية لمواجهة مثل هذه المخاطر.

سياسة إدارة مخاطر الائتمان:

- تحقيق الأمان من خلال التأكد من مصادر سداد العميل وجدارته الائتمانية والضمانات المقدمة.
- تحقيق الانتشار والتنوع من خلال توزيعها حسب القطاعات الاقتصادية وتوزيعها جغرافياً وعدم تركزها على مستوى الزبائن والمجموعات المترابطة ائتمانياً.
- تحقيق الربحية وتحقيق العائد المناسب.
- الموازنة بين أجل الاستحقاق للعوائد والتمويلات.
- تحقيق الاستمرارية من خلال تقييم المخاطر والتحوط منها.

المخاطر الائتمانية المتعلقة بالتعهدات:

يقوم البنك بتقديم تعهدات لتلبية احتياجات العملاء، تلزم هذه التسهيلات البنك بأداء دفعات بالنيابة عن عملائه، وذلك حسب الضوابط الشرعية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك. ويتم تحصيل هذه الدفعات وفقاً لشروط الإعتماد أو الكفالة. تنتم هذه التسهيلات بنفس المخاطر الائتمانية لدمم الأنشطة التمويلية وتتم الوقاية من هذه المخاطر باتباع نفس سياسات البنك واجراءاته الرقابية من حيث حصر هذه التعهدات مع أطراف مختارة والتقييم المتواصل لملاءمة هذه التسهيلات وترتيبات ضمان اضافية مع الأطراف في الظروف التي تقتضي ذلك.

التركز في الحد الأقصى للمخاطر الائتمانية

تم إدارة مخاطر التركزات الائتمانية على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة أو بنك مراسل) وعلى مستوى كل مجموعة مترابطة وذلك حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 395/ من / ب 4 تاريخ 29 أيار 2008، حيث يجب ألا يتجاوز الحد الأقصى للتعرضات الائتمانية 25% من صافي الأموال الخاصة على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة)، كما يتم تحديد حجم التعرض الائتماني لكل قطاع اقتصادي أو منطقة جغرافية

35 ادارة المخاطر (تتمة)

التعرضات السيادية:

يقوم البنك بتصنيف الجهات التي يتعامل معها سواءً أكانت جهات رسمية حكومية أو بنوك مراسلة أو مؤسسات مالية وفق المنهجية التالية:

1- معايير التصنيف:

تشمل محفظة التعرض السيادي جميع أدوات الدين السيادي التي تصدرها الحكومة السورية أو أي حكومة أخرى بالإضافة إلى جميع التعرضات مصرف سورية المركزي وكذلك البنوك المركزية الأجنبية الأخرى.

مؤشرات الانتقال من المرحلة 1 إلى المرحلة 2

في حال انطباق أحد المؤشرات التالية تعتبر زيادة هامة في مخاطر الائتمان الخاصة بالتعرضات السيادية

- صعوبة مالية كبيرة .
- عدم الالتزام بالعقود، مثل التخلف أو التأخر في سداد أصل الدين أو الأرباح.
- إعادة هيكلة التعرض.
- تدهور واضح في قدرة خدمة الديون السيادية.
- تدهور واضح في الوضع السياسي والأمني للسيادة.
- انخفاض التصنيف الائتماني إلى CCC+ (التصنيف الائتماني هو ثاني أفضل تصنيف).

مؤشرات الانتقال من المرحلة 2 إلى المرحلة 3

- عندما لا يتم سداد مدفوعات الالتزام في الموعد المحدد.
- عندما يكون التخلف عن السداد مؤكد.
- تخفيض التصنيف الائتماني الخارجي للتعرض إلى CC وما دونه.

a. تعرضات القطاع المالي

تشتمل محفظة القطاع المالي على جميع التعرضات للبنوك والمؤسسات المالية

مؤشرات الانتقال من المرحلة 1 إلى المرحلة 2

- في حال انطباق أحد المؤشرات التالية تعتبر زيادة هامة في مخاطر الائتمان
- صعوبة مالية كبيرة للمؤسسة المالية.
- عدم الالتزام بالعقود، مثل التخلف أو التأخر في سداد أصل الدين أو الأرباح.
- إعادة هيكلة التعرض.
- انخفاض جوهري ومستمر في دخل المؤسسة المالية / التدفقات النقدية المستقبلية.
- تدهور واضح في قدرة خدمة الدين للمؤسسة المالية.
- انخفاض تصنيف متعددة من وكالات التصنيف.

الانتقال من المرحلة 2 إلى المرحلة 3

- عندما لا يتم سداد مدفوعات الالتزام في الموعد المحدد.
- تقديم المؤسسة المالية عريضة إفلاس .
- عندما يكون التخلف عن السداد مؤكد.
- تخفيض التصنيف الائتماني الخارجي للتعرض إلى CC وما دونه.

2- احتساب المخصصات

a. التعرض عند التعثر

يتم اعتماد أوزان المخاطر على النحو التالي:

- تعرض الحكومة السورية ليرة سورية: 0%
- تعرض الحكومة السورية عملات أجنبية: 100%
- تعرض بنك سورية المركزي ليرة سورية: 0%

35 إدارة المخاطر (تتمة):

- b. احتمالية التعثر
يتم احتساب احتمالية التخلف عن السداد بناءً على الربط مع بيانات خارجية يتم استردادها من تقييمات مؤسسات تقييم الائتمان الخارجي للأطراف المقابلة واحتمالية التخلف عن السداد.
- c. الخسارة عند التعثر
تُستخدم الخسارة عند التعثر في حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة للمؤسسات المالية / والحكومية. سيتم تحديد الخسارة عند التعثر لجميع حالات التعرض بنسبة 45% ، باستثناء الأدوات المالية للديون الثانوية ، والتي سيتم تعيين الخسارة عند التعثر لها بنسبة 75%.
- d. الخسارة الائتمانية المتوقعة
يتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكل تعرض وفقاً للصيغة التالية (في كل مرحلة):

$$\text{الخسارة الائتمانية المتوقعة} = \text{التعرض عند التعثر} \times \text{احتمالية التعثر} \times \text{الخسارة عند التعثر}$$

الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسبة بناءً على معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 ، ومعيار المحاسبة المالي رقم 30

التصنيف	الرصيد	الخسائر الائتمانية المتوقعة
المرحلة 1	61,124,296,253	732,561,937
المرحلة 2	31,019,250,677	6,112,529
المرحلة 3	0	0
الإجمالي	92,143,546,930	738,674,465

مصرف الشام ش.م.م.س.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة
كما في 31 آذار 2019

35 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

(2) التركز حسب القطاع الاقتصادي :

يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

إجمالي	أخرى	حكومة وقطاع عام	أفراد	زراعة	عقارات	تجارة	صناعة	مالي	القطاع	الاقتصادي
									البند	البند
50,226,776,769	-	-	-	-	-	-	-	50,226,776,769	-	أرصدة لدى مصارف مركزية
33,167,593,006	-	-	-	-	-	-	-	33,167,593,006	-	- إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
6,615,000,000	-	-	-	-	-	-	-	6,615,000,000	-	- حسابات استثمار وشهادات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر
52,674,095,109	1,596,317,903	-	2,669,255,747	108,720,170	221,056,566	44,497,704,217	3,581,040,506	-	-	ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
2,257,289,772	-	-	-	-	-	-	-	2,257,289,772	-	موجودات أخرى
144,940,754,656	1,596,317,903	-	2,669,255,747	108,720,170	221,056,566	44,497,704,217	3,581,040,506	92,266,659,546	-	الإجمالي 2019/3/31
142,813,408,679	1,283,058,633	-	2,259,171,978	117,577,056	225,185,989	40,109,948,231	3,986,123,068	94,832,343,724	-	الإجمالي / 2018/12/31

35 إدارة المخاطر (تتمة):

2. مخاطر الائتمان (تتمة):

الديون المجدولة :

هي تلك الديون التي سبق وأن صنفت كذمم بيوع مؤجلة وأرصدة تمويلات غير منتجة وأخرجت من إطار ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص، وتبلغ في نهاية الفترة الحالية : 12,878,010 وهي معادل جدولتها بموجب قلب دين (مقابل : 15,045,551 ل.س معادل جدولتها بموجب قلب الدين كما في نهاية السنة السابقة).

الديون المعاد هيكلتها :

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التمويل أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح... الخ، وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص، وتبلغ في نهاية الفترة الحالية : 171,364,677 ل.س وهي معادل هيكلتها بموجب قلب دين (مقابل 236,772,853 ليرة سورية ، كما في نهاية السنة السابقة).

الضمانات المحفوظ بها والتحسينات الائتمانية:

يعتمد المصرف على عدة أساليب وممارسات لتخفيف مخاطر الائتمان، منها الحصول على ضمانات حيث يتم قبول الضمانات وفق معايير وأسس معتمدة مصنفة حسب العمليات الائتمانية مع المؤسسات التجارية وحسب العمليات الائتمانية مع الأفراد، إذ يتم قبول الرهونات العقارية للمباني السكنية والعقارات والأوراق المالية والسيارات والضمانات النقدية.

و تقوم سياسة البنك على التأكد والتحقق من صحة الضمانات المقدمة وموائمتها ومطابقتها ومتابعة تجديدها حسب الحاجة ويتم تقييمها وفق قرارات وتعليمات مصرف سورية المركزي المتعلقة بهذا الشأن.

من الممكن أن تتعرض الضمانات العقارية لخطر مباشر يؤثر على القيمة السوقية لها أو يعيق موضوع التنفيذ القانوني عند البيع في المزداد العلني نتيجة الظروف التي يمكن أن تتعرض لها المنطقة الجغرافية التي وجدت فيها هذه العقارات، ولتدراك هذا الخطر يتم مراقبة القيمة السوقية للضمانات ويتم مراجعة القيمة السوقية لها عند تجديد التسهيلات وكما دعت الحاجة لذلك ويتم إجراء التخمين العقاري إن أمكن ويتم التحفظ على نسبة من القيمة السوقية تتناسب وواقع المنطقة التي يوجد بها العقار،

مخاطر السوق:

هو الخطر الذي يتعرض له البنك نتيجة للتغيرات المعاكسة في قيمة أدواته المالية بسبب التغيرات في المعدلات أو الأسعار بالسوق وتشمل ما يلي:

- التغير في معدلات أسعار الفائدة كمؤشر ومعدلات الربح.
- التغير في معدلات أسعار الصرف الأجنبي.
- التغير في أسعار الأوراق المالية.
- التغير في أسعار السلع.

بههدف قياس مخاطر السوق قام المصرف بوضع حدود قصوى وحدود دنيا لا يسمح بتجاوزها فيما يتعلق بمخاطر مراكز القطع المفتوحة ومخاطر المجموعة المصرفية لبنك الشام ومخاطر البنوك المراسلة المحلية والبنوك المراسلة الخارجية ونسب السيولة اليومية بكافة العملات وبالعملة المحلية وتراجع هذه الحدود دورياً وتعديل بما يتناسب مع نشاط المصرف، كما قام المصرف بتأمين أنظمة معلوماتية تتيح مراقبة المخاطر السوقية التي يواجهها المصرف في عمله لتقارن بالحدود المسموح بها كما تؤمن هذه الأنظمة مراقبة الموجودات والمطلوبات ليتم اتباع منهج تحليل فجوة الاستحقاق للنظر في الفجوات المتشكلة وإدارتها بشكل منسجم مع القرار والتعاميم الصادرة.

لقياس احتياجات التمويل الصافية يقوم المصرف بحصر التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة المستحقة مع الالتزامات النقدية التي تنتج عن الحسابات خارج الميزانية ومن ثم يتم تقدير الاحتياجات النقدية المستقبلية ويتم تحديد المصادر المحتملة لتلبية هذه الاحتياجات عن طريق تحليل سلم الاستحقاقات ما بين الفائض والعجز لكل فترة زمنية ويتم دراسة الحلول الممكنة.

35 إدارة المخاطر (تتمة):

يقوم المصرف بإجراء اختبارات ضغط لتحديد حجم الخطر الناتج عن تقلبات حادة وتغيرات في العوامل التي تعتبر مصدر خطر من المخاطر السوقية على أنشطة المصرف كما تأخذ اختبارات الضغط المخاطر التي تواجهها البنوك المراسلة بعين الاعتبار ويتم احتساب الاحتمالات التمويلية الخاصة بنسبة السيولة الإجمالية وبالليرات السورية بعد إجراء اختبارات الضغط وصولاً إلى النسب القانونية المسموح بها والحدود الدنيا المعتمدة لدى المصرف.

سياسة إدارة مخاطر السوق:

- التعرف على المخاطر السوقية التي يواجهها البنك في عمله المصرفي وتقدير الخسائر الممكن حدوثها نتيجة هذه المخاطر وتحديد المخفضات.
- إعداد الدراسات التحليلية لمخاطر السوق ودراسة اتجاهات عوائد الاستثمار وأسعار الصرف المتوقعة والاستثمار في ضوء هذه الدراسات.
- وضع حدود للاستثمار على مستوى البلاد - العملة - السوق - الأداء والطرف المقابل.
- وضع آليات للحد من مخاطر السلع والمخزون من خلال اعتماد الشراء مع حق الرجوع ووعد الشراء الملزم.
- تشكيل مخصصات مناسبة لتخفيض مخاطر تغير العوائد.
- تحقيق التنوع في محفظة البنك بحيث تحقق التنوع الجغرافي وتنوع العملات وإدارة مراكز العملات التشغيلية وإدارة هذه المخاطر بما يتناسب مع قرارات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي من حيث الحدود المسموح بها.
- تحقيق التماذج بين السياسة المتحفظة والمعتدلة.

أ- مخاطر معدل العائد:

تختلف مخاطر معدل العائد عن مخاطر سعر الفائدة من حيث أن المؤسسات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية تهتم بنتائج انشطتها الاستثمارية والتمويلية في نهاية فترة حيازة الاستثمار والبضائع وبالتالي تعتبر المخاطر المصاحبة لهامش الربح منخفضة لأن البنك يقبل الودائع المستحقة للأرباح على أساس المضاربة دون أن يتعهد مسبقاً بأية أرباح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق إذ أنه وبموجب عقد المضاربة يتحمل المودع خسارة أمواله في حين يخسر البنك بصفته المضارب جهده، أما في حال الخسارة لأسباب التعدي والتقصير يتحمل البنك لكامل الخسارة

يقوم البنك بقياس مخاطر السوق بطريقة القياس المعيارية القائمة على قياس مخاطر أسعار العوائد للأوراق المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة عن طريق تثقيفها ومن ثم قياس مخاطر العوائد على الأوراق المالية والصكوك ذات المعدل المعلوم بهدف تحديد مخاطر السوق العامة المرتبطة بسعر العائد ومن ثم تخصيص جزء من رأس المال بهدف تغطية مخاطر تغير أسعار العوائد والبنك لم يقم بشراء أي أدوات مالية بغرض المتاجرة ولم يشكل أي محفظة أوراق مالية.

يتعرض البنك لمخاطر أسعار الصرف ومخاطر الدول والبنوك الخارجية ويلجأ البنك لتخفيف هذه المخاطر إلى وضع سقوف وحدود للتعاملات بالعملات الأجنبية ومراكز القطع وسقوف للدول والبنوك المختلفة بشكل يحقق التنوع الجيد مما يسهم بعدم تركيز المخاطر، كما يتعرض البنك إلى مخاطر انخفاض الودائع ومخاطر تغيرات العائد الموزع لذا يقوم البنك بأخذ هامش أمان عند تسعير المراجعات بحيث يتجاوز معدل العائد السائد في السوق لتغطية هذه المخاطر.

يتعرض البنك لمخاطر معدل العائد نتيجة لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الأجل الزمنية المتعددة، ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق تحديد نسب معدلات الأرباح المستقبلية وفق توقعات ظروف السوق وتطوير أدوات جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وذلك من خلال استراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك، هذا ويتم تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي بخصوص إدارة الفجوات ضمن الفترات الزمنية المحددة في هذه القرارات، وفي هذا الصدد وللتخفيف من المخاطر تتم موازنة آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات ودراسة الفجوات ودراسة اتجاهات

عوائد الاستثمار وأسعار الصرف المستقبلية والاستثمار في ضوء هذه الدراسات التي تجري عمليات تحليل حساسية لأرباح البنك ومعدل العائد و الأرباح .

35 إدارة المخاطر(تتمة):

ب- المخاطر التجارية المنقولة

هي المخاطر الناجمة عن الموجودات التي يديرها البنك نيابة عن أصحاب الاستثمار والتي يتم تحميلها فعلياً على رأس مال البنك لأنها تتبع إجراء التنازل عن جزء من نصيبها أو كل نصيبها في أرباح المضارب من هذه الأموال لأصحاب حسابات الاستثمار حينما توجد ضرورة لذلك نتيجة لضغوط تجارية بهدف زيادة العائد الذي كان سيدفع في المقابل لأصحاب هذه الحسابات ويسري هذا بشكل خاص على حسابات الاستثمار المطلقة المشاركة في الأرباح وهذا يعني أن معدل العائد المدفوع لأصحاب حسابات الاستثمار يعدل على حساب نصيب مساهمي البنك في الأرباح، وينشأ ذلك إما نتيجة لمخاطر معدل العائد عندما تستثمر أموال حسابات الاستثمار في موجودات مثل المراجعة بفترة استحقاق طويلة نسبياً وبمعدل عائد لا يلبي التوقعات الحالية في السوق أو نتيجة لمخاطر سوق أخرى، وبهذا الصدد يقوم البنك بالتحكم بنسبة المضارب وإدارة مخاطر السيولة مع الاحتفاظ بمعدل كفاية رأس مال يكفي لمواجهة المخاطر التجارية المنقولة.

ج- المخاطر الخاصة بالعقود

هي المخاطر التي تحول إلى المساهمين من أجل حماية أصحاب الحسابات الاستثمار من تحمل بعض أو كل المخاطر التي يكونون معرضين لها تعاقدياً في عقود التمويل بالمضاربة. وفقاً لعقد المضاربة والذي يتم بموجبه المشاركة في الأرباح وتحمل الخسائر، يتحمل أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من حيث المبدأ المخاطر الناشئة عن الموجودات التي تم استثمار أموالهم فيها، ولكنهم يستفيدون من المخاطر التجارية المنقولة التي تتحملها مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، وتتحقق هذه المشاركة في المخاطر من خلال إنشاء واستخدام الاحتياطات المختلفة مثل احتياطي معدل الأرباح، ودعم حصة المضارب من الأرباح لأجل تعديل العوائد القابلة للدفع إلى أصحاب حسابات الاستثمار من تعرضهم لمخاطر تقلب العوائد الإجمالية الناتجة عن المخاطر المصرفية، وبالتالي تمكين سداد العوائد التنافسية في السوق. يقوم البنك بالأفصاح عن سياسة الحصص النسبية لمختلف عقود التمويل وتخصيص رأس مال لمختلف أنواع عقود التمويل الإسلامي وذلك من خلال معايير الإفصاح لتعزيز الشفافية وانضباط السوق الخاص بالمؤسسات المالية الإسلامية.

د - مخاطر العملات الأجنبية:

هي المخاطر الناتجة عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية حيث تعتبر الليرة السورية عملة الأساس للبنك ويتم مراقبة العملات الأجنبية بشكل يومي من خلال الوقوف على نسبة مركز القطع التشغيلي الصافي الذي يجب أن لا يتجاوز +/1% من قيمة الأموال الخاصة بالصافية للمصرف، ويتم أيضاً مراقبة مركز القطع الإجمالي الذي يجب أن لا يتجاوز ما نسبته 60% من قيمة الأموال الخاصة بالصافية هذا وتعتمد السياسة العامة للبنك في إدارة العملات الأجنبية على أساس تصفية المراكز أولاً بأول وتغطية المراكز المطلوبة حسب احتياجات العملاء من الاعتمادات المستندية والحوالات وبوالص التحصيل. لا يتعامل البنك مع المشتقات المالية كعقود الصرف الأجلة أو عقود مقايضة العملة الأجنبية ولا يقوم بأي عمليات تغطية تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. يقوم البنك بالاحتفاظ بفجوة مناسبة لكافة العملات الأجنبية.

هـ- مخاطر اسعار الاسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم إلا أن البنك لم يقد بالاستثمار في سوق الأدوات المالية عن طريق شراء أسهم بهدف المضاربة أو تحصيل عوائد، إذ لا توجد لدى المصرف سوى أسهم حقوق الملكية الخاصة به المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

و- مخاطر السلع :

تتشأ مخاطر السلع عن التقلبات في قيمة الموجودات القابلة للتداول أو الإجارة أو قيد الاستثمار أو قيد التصفية وترتبط بالتقلبات الحالية والمستقبلية حيث يتعرض البنك إلى خطر تقلب أسعار السلع المشتراة المدفوعة بالكامل بعد إبرام عقود السلم وخلال فترة الحيابة وإلى خطر تقلب في القيمة المتبقية للموجودات المؤجرة كما في نهاية مدة الإجارة إن كان يمارس هذين النوعين من التسهيلات الائتمانية، إلا أن المصرف قد حدد منتجات يمارس بها نشاطه التمويلي القائمة على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية عن طريق حصر المنتجات الائتمانية بمنتج المراجعة حالياً الذي يجنب البنك الاحتفاظ بالسلعة لفترة طويلة إذ أن الفترة الفاصلة ما بين شراء البضائع وبيعها لا تتضمن المخاطر التي تتضمنها منتجات السلم والإجارة المنتهية بالتسليم وغيرها من المنتجات المصرفية

35 إدارة المخاطر (تتمة):

الإسلامية، إذ يتحمل البنك مخاطر وجود عيوب مخفية في السلعة الممولة نتيجة قيامه بشرائها من مورديها بشكل يهدف لبيعها لعميل البنك، وفيما يخص نكول عميل البنك عن شراء السلعة بعد قيام البنك بشرائها يقوم البنك بالتحوط من هذا النوع من الخطر عن طريق تضمين عقد شراء البضاعة حق الرجوع على المورد خلال فترة زمنية محددة، ويقوم البنك بتنفيذ هذا الحق في حال نكول العميل عن شراء السلعة من البنك.

ز- مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي المخاطر الناتجة عن تغير قيمة الادوات المالية نتيجة التغير في أسعار الصرف للعملات الأجنبية مع الاعتبار أن الليرة السورية عملة الأساس للبنك، وتتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية فيما بينها و يتم الأخذ بعين الاعتبار مبدأ تحديد حد أقصى للخسارة اليومية في عمليات بيع و شراء العملات بهدف التحوط كما و يتم إجراء اختبارات جهد لقياس قدرة البنك على تحمل تغير الظروف و حدوث مخاطر محتملة.

وفيما يلي أثر سيناريو زيادة سعر صرف العملات الأجنبية 10%

ليرة سورية		31 آذار 2019	
الأثر على حقوق الملكية	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة	مركز القطع	العملة
1,688,135,280	1,696,443,566	16,964,435,657	دولار امريكي (دائن)
(1,791,523)	(2,388,697)	(23,886,969)	يورو (مدين)
(489,760)	(653,013)	(6,530,131)	جنيه استرليني (مدين)
-	-	-	ين ياباني
(27,193,350)	(36,257,800)	(362,578,002)	عملات اخرى (مدين)

ليرة سورية		31 كانون الأول 2018	
الأثر على حقوق الملكية	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة	مركز القطع	العملة
1,150,662,613	979,813,342	9,798,133,424	دولار أمريكي (دائن)
777,205	1,036,274	10,362,739	يورو (دائن)
(476,647)	(635,530)	(6,355,297)	جنيه استرليني (مدين)
-	-	-	ين ياباني
534,370,601	712,494,135	7,124,941,348	عملات اخرى (دائن)

1. مخاطر السيولة:

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها وتمويله لزيادة الموجودات، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنوع مصادر التمويل وإدارة الموجودات وإدارة نسب السيولة ومراقبتها يومياً. يقوم المصرف بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية ويحتفظ بنسبة كافية من السيولة وفق قرار مجلس النقد والتسليف الخاص بالسيولة رقم 588 / م.ن / ب 4 لعام 2009 الذي أوجب أن يحتفظ المصرف في كل يوم عمل بنسبة سيولة بكافة العملات لا تقل عن 30% على أن لا تقل نسبة السيولة بالليرات السورية عن 20%. بلغت نسبة السيولة بالليرات السورية 57.31% كما في 31 آذار 2019 بينما بلغت 63.13% كما في 31 كانون الأول 2018،

قامت إدارة المصرف بمجموعة كبيرة من الخطوات الهادفة لتخفيض مخاطر السيولة:

- من ناحية إدارة الأصول: إدارة مكونات المحفظة الائتمانية بالشكل الذي يتناسب مع واقع السيولة القائم لدى المصرف.
- من ناحية إدارة المطلوبات: إصدار منتج الوكالة ومنتج الودائع لشهر وحملة إعلانية لجذب الودائع.
- من ناحية إدارة سعر العائد: تخفيض نسبة المضارب بهدف زيادة الودائع.
- من ناحية إدارة طرفي الميزانية: تشجيع الودائع التبادلية مع البنوك وإعطاء تمويلات بغطاء نقدي كامل.
- من ناحية إدارة الالتزامات خارج الميزانية: إصدار اعتمادات بغطاء نقدي كامل.

35 إدارة المخاطر (تتمة):

كما يقوم البنك أيضاً ووفق القوانين المرعية في سورية وحسب قرار مجلس الوزراء رقم 5938 بتاريخ 2 أيار 2011 بالاحتفاظ لدى مصرف سورية المركزي باحتياطي نقدي إلزامي على ودائع الزبائن بمعدل 5%. هذا ويتم مراقبة استحقاقات الموجودات والمطلوبات بصورة مستمرة للتأكد من توفر السيولة الكافية.

اختبارات الجهد على نسبة السيولة بالليرات السورية:

يقوم المصرف بإجراء اختبارات جهد على نسب السيولة اليومية لتحديد حجم مخاطر السيولة وفق عدة سيناريوهات معتمدة من قبل الإدارة ويتم تحديد احتياجات السيولة المطلوبة بناء على هذه السيناريوهات للوصول إلى نسب السيولة المحددة من قبل الإدارة والمحافظة عليها لتبقى أعلى من المعدلات المسموح بها.

السيناريوهات التي تطبق دورياً على نسبة السيولة بالليرات السورية:

يقوم المصرف بإجراء اختبارات جهد على نسب السيولة اليومية بالليرات السورية وفق عدة سيناريوهات للتقييم درجة تحمل المصرف للمخاطر المفترضة و الحالة التي يمكن أن تصل إليها نسب السيولة لوضع الإجراءات الهادفة للتحوط ضد هذه المخاطر، إذ يتم افتراض عمليات سحب تعادل بقيمتها 50% من قيمة أرصدة الحسابات الجارية القائمة، كما يتم افتراض عمليات سحب من الحسابات الجارية لكبار العملاء بنسب تصل أحياناً إلى 100% من أرصدتهم، كما يتم افتراض عمليات سحب من الحسابات الجارية لبعض من أصناف الزبائن.

يتم أيضاً إجراء اختبارات على أرصدة الودائع الآجلة بافتراض عمليات كسر و سحب لهذه الودائع، إذ يتم تطبيق هذا السيناريو على كبار الزبائن و على بعض من أصناف الزبائن.

أظهرت نتائج الاختبارات المذكورة أن نسبة السيولة بالليرات السورية كانت أعلى من الحدود الدنيا المسموح بها المقررة من كل من مجلس النقد و التسليف و مجلس إدارة بنك الشام.

مصرف الشام ش.م.م.س.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة

كما في 31 آذار 2019

35 إدارة المخاطر(تتمة):

3.مخاطر السيولة (تتمة)

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع الموجودات والمطلوبات (غير مخصصة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية بتاريخ البيانات المالية:

المجموع	خمس سنوات فأكثر	من سنة الى خمس سنوات	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 7 أيام إلى شهر	حتى 7 أيام	المبلغ بالآلاف الليرات السورية
55,191,263	-	-	-	-	-	-	-	55,191,263	الموجودات نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
33,167,593	19,159,727	-	-	-	-	-	330,000	13,677,866	حسابات جارية وإيداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية
6,615,000	-	-	6,615,000	-	-	-	-	-	إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية
52,674,095	528,601	4,243,268	2,191,501	3,938,576	15,436,148	23,446,219	2,220,003	669,779	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
1,938,476	-	1,938,476	-	-	-	-	-	-	صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية
2,380,850	2,380,850	-	-	-	-	-	-	-	استثمارات عقارية
8,147,730	8,147,730	-	-	-	-	-	-	-	الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ
5,938	5,938	-	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
1,339	-	-	-	-	-	1,339	-	-	موجودات ضريبة الدخل المؤجلة
1,019,110	-	830,738	35,606	18,375	-	1,343	12,296	120,753	موجودات أخرى
2,188,456	2,188,456	-	-	-	-	-	-	-	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
163,329,850	32,411,302	7,012,482	8,842,107	3,956,951	15,436,148	23,448,900	2,562,299	69,659,660	مجموع الموجودات
36,074,794	-	-	485,000	-	-	-	1,744,000	33,845,794	الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية
49,119,402	-	4,911,940	4,911,940	7,367,910	7,367,910	7,367,910	7,367,910	9,823,880	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
4,756,114	-	-	1,000	317,269	252,538	480,461	3,272,336	432,510	تأمينات نقدية
2,392,079	-	-	-	-	-	-	-	2,392,079	ذمم دائنة
302,962	299,190	-	-	-	-	-	-	3,771	مخصصات متنوعة
612,129	-	-	-	-	-	612,129	-	-	مخصص ضريبة الدخل
3,334,201	-	-	4,496	-	-	17,841	1,077,147	2,234,717	مطلوبات أخرى
96,591,681	299,190	4,911,940	5,402,437	7,685,180	7,620,449	8,478,341	13,461,393	48,732,752	مجموع المطلوبات
41,328,473	-	1,719,446	3,587,291	5,295,960	6,999,932	9,534,522	9,839,360	4,351,962	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
137,920,154	299,190	6,631,386	8,989,727	12,981,139	14,620,381	18,012,864	23,300,753	53,084,713	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
25,409,696	32,112,112	381,096	(147,620)	(9,024,188)	815,768	5,436,036	(20,738,454)	16,574,947	فجوة السيولة 31 آذار 2019

مصرف الشام ش.م.م.س.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة
كما في 31 آذار 2019

3-35 مخاطر السيولة (تتمة):

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع الموجودات والمطلوبات (غير مخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية بتاريخ البيانات المالية:

المجموع	خمس سنوات فأكثر	من سنة الى خمس سنوات	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 7 أيام إلى شهر	حتى 7 أيام	المبلغ بالآلاف الليرات السورية
									الموجودات
51,582,819	-	-	-	-	-	-	-	51,582,819	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
43,705,792	19,164,380	-	-	-	-	6,580,000	35,000	17,926,411	حسابات جارية وإيداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية
330,000	-	-	-	-	330,000	-	-	-	إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية
47,981,065	-	4,398,728	2,563,477	2,974,077	16,785,970	19,356,281	1,333,642	568,890	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
134,934	-	134,934	-	-	-	-	-	-	صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية
2,380,850	2,380,850	-	-	-	-	-	-	-	استثمارات عقارية
6,627,130	6,627,130	-	-	-	-	-	-	-	الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ
6,934	6,934	-	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
1,339	-	-	-	-	1,339	-	-	-	موجودات ضريبة الدخل المؤجلة
1,794,721	-	143,872	293,944	22,777	934,576	243,073	78,719	77,761	موجودات أخرى
2,163,456	2,163,456	-	-	-	-	-	-	-	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
156,709,038	30,342,749	4,677,535	2,857,420	2,996,854	18,051,885	26,179,353	1,447,361	70,155,881	مجموع الموجودات
28,222,042	-	155,000	-	-	-	1,744,000	1,856,000	24,467,042	الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية
53,967,068	-	5,396,707	5,396,707	8,095,060	8,095,060	8,095,060	8,095,060	10,793,414	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
5,245,066	-	-	267,095	123,319	3,411,686	1,008,000	48,862	386,103	تأمينات نقدية
1,389,261	-	-	-	-	-	-	-	1,389,261	ذمم دائنة
290,320	286,693	-	-	-	-	-	-	3,626	مخصصات متنوعة
313,010	-	-	-	-	313,010	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل
3,380,490	-	-	-	-	-	11,700	1,097,238	2,271,551	مطلوبات أخرى
92,807,258	286,693	5,551,707	5,663,802	8,218,380	11,819,757	10,858,761	11,097,161	39,310,998	مجموع المطلوبات
39,045,228	-	1,603,310	5,078,839	4,167,236	6,793,338	9,632,703	9,020,291	2,749,510	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
131,852,485	286,693	7,155,017	10,742,641	12,385,616	18,613,095	20,491,464	20,117,452	42,060,508	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
24,856,552	30,056,056	(2,477,482)	(7,885,221)	(9,388,761)	(561,210)	5,687,889	(18,670,091)	28,095,373	فجوة السيولة 2018/12/31

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة
كما في 31 آذار 2019

35 إدارة المخاطر (تتمة):

3. مخاطر السيولة (تتمة):

ثانياً: بنود خارج بيان المركز المالي

المجموع	أكثر من 5 سنوات	من 1 لغاية 5 سنوات	لغاية سنة	كما في 31 آذار 2019
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
6,995,738,318	-	399,837,294	6,595,901,024	الاعتمادات والقبولات
11,580,350,926	-	167,978,336	11,412,372,590	السقوف غير المستغلة
2,353,906,685	-	3,999,700	2,349,906,985	الكفالات
20,929,995,929	-	571,815,330	20,358,180,599	المجموع

المجموع	أكثر من 5 سنوات	من 1 لغاية 5 سنوات	لغاية سنة	كما في 31 كانون الأول 2018
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
4,053,909,940	-	-	4,053,909,940	الاعتمادات والقبولات
12,455,170,001	-	-	12,455,170,001	السقوف غير المستغلة
2,375,868,232	-	-	2,375,868,232	الكفالات
18,884,948,173	-	-	18,884,948,173	المجموع

36 التحليل القطاعي:

يمثل قطاع الأعمال القطاع الرئيسي بينما يمثل قطاع التوزيع الجغرافي القطاع الثانوي.

• قطاع الأعمال:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية من خلال أربعة قطاعات أعمال رئيسية هي:

- التجزئة: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد والأعمال الصغيرة ومنحهم التمويل الإسلامي وخدمات أخرى.
- الشركات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات البنكية الإسلامية الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- القطاع العام: يشمل التسهيلات الائتمانية الخاصة بمؤسسات القطاع العام.
- أخرى: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.

مصرف الشام ش.م.م.س.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة

كما في 31 آذار 2019

36 التحليل القطاعي (تتمة):

قطاع الأعمال (تتمة):

31 آذار 2018	31 آذار 2019	أخرى	التجارة الخارجية	الخزينة	المؤسسات	الأفراد	البيسان
ليرة سورية 1,703,852,885	ليرة سورية 2,056,852,086	ليرة سورية 291,567,259	69,723,774	ليرة سورية 348,051,614	ليرة سورية 1,251,361,409	ليرة سورية 96,148,031	إجمالي الإيرادات
(150,000,000)	(200,000,000)	-	-	-	(200,000,000)	-	مخصص تدني للتمويلات الممنوحة
-	-	-	-	-	-	-	تدني قيمة الموجودات المالية
1,553,852,885	1,856,852,086	291,567,259	69,723,774	348,051,614	1,051,361,409	96,148,031	نتائج أعمال القطاع
(1,158,805,895)	(1,184,124,937)	(1,184,124,937)	-	-	-	-	مصاريف غير موزعة على القطاعات
-	-	-	-	-	-	-	حصة المصرف من أرباح (خسائر) الشركات الزميلة
395,046,990	672,727,150	(892,557,678)	69,723,774	348,051,614	1,051,361,409	96,148,031	الربح قبل الضرائب
(139,059,130)	(299,148,866)	(299,148,866)	-	-	-	-	ضريبة الدخل
255,987,860	373,578,284	(1,191,706,544)	69,723,774	348,051,614	1,051,361,409	96,148,031	صافي ربح (خسائر) السنة
-	-	-	-	-	-	-	معلومات أخرى
31 كانون الأول 2018	31 آذار 2019						
146,026,979,088	149,905,240,983	-	161,301,150	97,069,844,724	50,006,143,162	2,667,951,947	موجودات القطاع
-	-	-	-	-	-	-	استبعاد الموجودات والمطلوبات بين القطاعات
-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات في شركات الزميلة
10,682,058,583	13,424,609,368	13,424,609,368	-	-	-	-	موجودات غير موزعة على القطاعات
156,709,037,671	163,329,850,351	13,424,609,368	161,301,150	97,069,844,724	50,006,143,162	2,667,951,947	مجموع الموجودات
34,211,752,749	41,163,105,911	-	5,074,804,763	36,088,301,148	-	-	مطلوبات القطاع
58,595,504,946	55,428,604,960	55,428,604,960	-	-	-	-	مطلوبات غير موزعة على القطاعات
92,807,257,695	96,591,710,871	55,428,604,960	5,074,804,763	36,088,301,148	-	-	مجموع المطلوبات

36 التحليل القطاعي(تتمة):

• قطاع التوزيع الجغرافي:

يمثل هذا القطاع التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في الجمهورية العربية السورية التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطاته في الشرق الأوسط، وآسيا وإفريقيا وأوروبا.

31 آذار 2019			
المجموع	خارج سورية	داخل سورية	الإيرادات
1,426,975,504	75,471,545	1,351,503,959	إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة
(619,138,900)	-	(619,138,900)	حصة أصحاب الاستثمار المطلق
354,313,465	-	354,313,465	صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى
268,585,550	-	268,585,550	الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية
-	-	-	أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة
6,977,567	-	6,977,567	إيرادات أخرى
1,437,713,186	75,471,545	1,362,241,641	إجمالي الأرباح التشغيلية
(705,264,191)	-	(705,264,191)	مصاريف تشغيلية
(59,721,845)	-	(59,721,845)	مخصصات تشغيلية أخرى
672,727,150	75,471,545	597,255,605	صافي الأرباح قبل الضريبة
(299,119,138)	-	(299,119,138)	مصروف ضريبة الدخل
373,608,011	75,471,545	298,136,467	صافي أرباح السنة
163,329,850,351	31,790,566,980	131,539,283,371	الموجودات 2019/03/31

31 آذار 2018			
المجموع ليرة سورية	خارج سورية ليرة سورية	داخل سورية ليرة سورية	الإيرادات
1,099,808,636	75,928,343	1,023,880,293	إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف و حسابات الاستثمار المطلقة
(292,187,981)	-	(292,187,981)	حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
485,065,914	-	485,065,914	صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى
49,474,766	-	49,474,766	الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية
-	-	-	أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة
908,773	-	908,773	إيرادات أخرى
1,343,070,108	75,928,343	1,267,141,765	إجمالي الأرباح التشغيلية
(900,162,948)	-	(900,162,948)	مصاريف تشغيلية
(47,860,170)	-	(47,860,170)	مخصصات تشغيلية أخرى
395,046,990	75,928,343	319,118,647	صافي الأرباح قبل الضريبة
(139,059,130)	-	(139,059,130)	مصروف ضريبة الدخل
255,987,860	75,928,343	180,059,517	صافي أرباح السنة
156,709,037,671	34,912,949,061	121,796,088,610	الموجودات 2018/12/31

37 كفاية رأس المال:

المبلغ الذي يعتبره المصرف كرأس مال ونسبة كفاية رأس المال تحتسب وفق الجدول التالي:

31 كانون الأول 2018 ليرة سورية	31 آذار 2019 ليرة سورية	
22,637,169,542	22,817,700,307	الأموال الخاصة الأساسية
5,250,000,000	5,250,000,000	رأس المال
14,708,920,881	14,708,920,881	أرباح مدورة غير محققة *
807,850,250	807,850,250	أرباح متراكمة محققة
430,618,546	430,618,546	احتياطي قانوني
430,618,546	430,618,546	احتياطي خاص
1,017,254,859	1,196,790,424	احتياطي معادل الأرباح
(6,933,540)	(5,938,340)	الموجودات غير الملموسة
(1,160,000)	(1,160,000)	عقارات آيلة للمصرف وفاء لديونه
33,051,351	33,051,351	الأموال الخاصة المساندة
33,051,351	33,051,351	احتياطي مخاطر التمويل
22,670,220,893	22,850,751,658	صافي حقوق الملكية حسب تعليمات مصرف سورية المركزي
74,056,691,193	83,120,346,622	الموجودات المرجحة بالمخاطر
634,465,549	1,370,503,677	حسابات خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر
4,606,804,947	4,885,394,862	المخاطر التشغيلية
7,159,680,270	1,170,554,329	مخاطر السوق
86,457,641,959	90,546,799,490	
26.22%	25.24%	نسبة كفاية رأس المال (%)
26.18%	25.20%	نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)
99.85%	99.86%	نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي حقوق المساهمين (%)

حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 الصادر في 24 كانون الثاني 2007 يجب أن لا تتدنى نسبة كفاية رأس المال للبنوك العاملة في الجمهورية العربية السورية عن نسبة 8%.

* صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1088/م.ن/ب 4 تاريخ 2014/2/26 والذي تضمن تعديل المادة الثامنة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م.ن/ب 1 تاريخ 2008-2-4 بحيث يتم ادراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الاموال الخاصة الاساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253/م.ن/ب 4 عام 2007

38 ارتباطات والتزامات محتملة (خارج الميزانية):

أ- ارتباطات والتزامات انتمائية خارج بيان المركز المالي الموحد:

31 كانون الأول 2018 ليرة سورية	31 آذار 2019 ليرة سورية	
4,053,909,940	6,995,738,318	اعتمادات مستندية
2,375,868,232	2,353,906,685	كفالات:
94,979,917	100,434,277	لقاء دفع
1,886,703,215	1,917,956,350	لقاء حسن تنفيذ
394,185,100	335,516,058	لقاء اشتراك في مناقصات
12,455,170,001	11,580,350,926	سقوف تسهيلات انتمائية غير مستقلة
18,884,948,173	20,929,995,929	المجموع

ب- التزامات تعاقدية وعقود إيجار تشغيلية خارج بيان المركز المالي الموحد :

31 كانون الأول 2018 ليرة سورية	31 آذار 2019 ليرة سورية	
-	-	ارتباطات عقود مشاريع إنشائية: تستحق خلال سنة
-	-	مجموع ارتباطات عقود المشاريع الإنشائية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد
24,572,781	50,525,470	ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية: تستحق خلال سنة
22,666,199	32,296,781	تستحق خلال أكثر من سنة
47,238,980	82,822,251	مجموع ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد

39 القضايا المقامة من المصرف:

الدعوى المرفوعة من بنك الشام على شركة دار الاستثمار:
مشار لها تفصيلياً ضمن الإيضاح رقم (5).

الدعاوى الأخرى:

- تم تحريك دعوى مطالبة بالتعويض عن حادث سرقة فرع بنك الشام بمدينة حمص امام محكمة البداية المدنية 19 بدمشق برقم اساس 12419 لعام 2014 صدر قرار إعدادي من القاضي بتكليفنا بإثبات الأضرار اللاحقة من جراء السرقة وأنها مشمولة بعقد التأمين ومؤخراً تم تاجيل الدعوى لتاريخ 2019/4/10 للتدقيق.

40 الاحداث الهامة و اللاحقة :

- قامت إدارة الخزينة الأمريكية في الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات على البنك خلال النصف الأول من العام 2017 , والتي تتمثل بتجميد أصول بنك الشام في الولايات المتحدة الأمريكية ومنع الأفراد والشركات الأمريكيين من التعامل مع البنك , وفي هذا السياق نؤكد عدم وجود أي أصول أو أرصدة أو مبالغ للبنك في الولايات المتحدة الأمريكية. وإن أثر هذه العقوبات على البنك هو تجميد أصول البنك لدى المؤسسة الأم. و نؤكد أن جميع تعاملات البنك لا تشوبها شائبة سواء من الناحية القانونية أو من الناحية الشرعية ولدينا كافة الوثائق والمستندات التي تثبت صحة ذلك , و قد قامت إدارة البنك باتخاذ الإجراءات و الخطوات المناسبة لتفادي اثر العقوبات و نؤكد على استمرارية العمل بكافة المجالات والأنشطة والخدمات المصرفية المعمول بها والتي يقدمها الى عملائه ونؤكد أن جميع المواد المستوردة والمتعامل بها في البنك هي بضائع و مواد مسموح باستيرادها الى سورية , ولم تصدر أي قرارات بمنع توريدها لسورية من أي جهة كانت. و من جانبها قامت ادارة البنك مباشرة باتخاذ كافة التدابير والإجراءات القانونية من أجل شطب اسم بنك الشام من لائحة العقوبات من خلال توكيل شركة محاماة أمريكية متخصصة في هذا المجال والعمل على رفع العقوبات حسب الإجراءات والأنظمة المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية. مؤخراً تم تقديم طلب اعادة النظر لوزارة الخزانة الأمريكية - مكتب مراقبة الاصول الامريكى (OFAC) وبانتظار النتائج .
- اجتمعت الهيئة العامة لمساهمي البنك بتاريخ 2019/04/29 وأقرت زيادة رأس مال المصرف ليبليغ 6,000,000,000 ل.س عن طريق توزيع أسهم مجانية بقيمة 750,000,000 ل.س (بنسبة 14,28%)، والمصرف بانتظار موافقة الجهات الإشرافية.